الأمم المتحدة S/PV.9830*

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9830**

الجمعة، 3 كانون الثاني/يناير 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بن جامع	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 10 أذار/مارس 2025

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن والشكر للأعضاء المنتهية ولايتهم

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي أول جلسة رسمية يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي بمناسبة العام الجديد لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة والأمانة العامة.

وفي رئاستي لهذه الجلسة الرسمية الأولى للمجلس في عام 2025، يسعدني أن أرحب بالأعضاء الجدد: باكستان وبنما والدانمرك والصومال واليونان. ونتطلع إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. فخبرتهم وحكمتهم ستوفر مساعدة لا تقدر بثمن في اضطلاعنا بمسؤوليات المجلس.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم، وهم إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق واليابان، على إسهاماتهم الهامة في عمل المجلس خلال فترة عضويتهم.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفيرة ليندا توماس – غرينفيلد وفريقها، في تمثيلهم للولايات المتحدة، على اضطلاعهم بمهام رئيس المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن بالغ تقديرنا للسفيرة ليندا توماس – غرينفيلد وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل ومصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والدكتور ريك بيبركورن، ممثل منظمة الصحة العالمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والدكتورة تانيا حاج حسن، طبيبة في جمعية العون الطبي للفلسطينيين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد تورك.

السيد تورك (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال كارثة حقوق الإنسان تتكشف فصولها في غزة أمام أعين العالم. لقد أسفرت وسائل وأساليب القتال التي استخدمتها إسرائيل في قتل عشرات الآلاف من الأشخاص، وتسببت في نزوح أعداد كبيرة من السكان، وأدت إلى خراب الأرض. وأثار ذلك أقصى درجات القلق بشأن الامتثال للقانون الدولي.

ويوثق تقرير صدر مؤخرا عن المفوضية، يغطي الفترة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 30 حزيران/يونيه 2024، أنماط الهجمات على المستشفيات، التي تبدأ بغارات جوية إسرائيلية وتعقبها غارات من القوات البرية، واحتجاز بعض المرضى والعاملين، وإجبار الآخرين على الخروج من المستشفيات، وانسحاب القوات، تاركة المستشفيات غير صالحة للعمل. كما يقدم التقرير تفاصيل عن حوادث قتل المرضى والعاملين والمدنيين الآخرين. وتواصل حماس والجماعات المسلحة الأخرى شن هجمات متفرقة وعشوائية على إسرائيل، وتفيد التقارير بأنها تعرض المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية، للهجمات جراء العمل وسطهم، وذلك غير مقبول على الإطلاق.

إن حماية المستشفيات أثناء الحرب تكتسي أهمية بالغة ويجب أن تحترمها جميع الأطراف في جميع الأوقات. ويتجاوز تدمير المستشفيات في جميع أنحاء غزة مسألة حرمان الفلسطينيين من حقهم في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة. فهذه المستشفيات توفر ملاذا لآلاف الأشخاص الذين لا يجدون مكانا آخر يلجأون إليه. وأنماط الهجمات الموثقة في التقرير تتجلى في الدمار الذي أحدثته الهجمات التي شنها الجيش الإسرائيلي يوم الجمعة الماضي على مستشفى كمال عدوان – آخر مستشفى عامل في شمال غزة. وأُجبر بعض العاملين والمرضى على مغادرة المستشفى، بينما احتُجز آخرون، من بينهم المدير العام، وتفيد تقارير عديدة بتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة. وأعلن الجيش الإسرائيلي في اليوم التالي أن عمليته التي دامت شهورا في شمال غزة قد انتهت بفصل شمال غزة عن مدينة غزة. ونشهد الآن تقارير تفيد بأن أجزاء من شمال غزة قد أصبحت فارغة بالكامل تقريبا من الفلسطينيين. لقد حذرنا مرارا من أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في شمال غزة تعرض جميع السكان الفلسطينيين في المحافظة للخطر جراء الموت والتهجير.

ونبلغ منذ أشهر عن قصف مكثف للمباني السكنية والملاجئ والمرافق الطبية، وأوامر التهجير، ومنع دخول المساعدات، والهجمات على الفلسطينيين الذين يحاولون الفرار وعلى ملاجئهم بمجرد وصولهم إلى وسط غزة. وكانت للعمليات العسكرية الإسرائيلية في المستشفيات وحولها والعمليات القتالية المرتبطة بها تأثير رهيب في جميع أنحاء قطاع غزة، خاصة في وقت يتزايد فيه الطلب على الرعاية الصحية بسبب النزاع الدائر. وكانت هذه العمليات مدمرة على وجه الخصوص بالنسبة لبعض المدنيين الفلسطينيين. وأفادت التقارير بوفاة ستة رضع بسبب انخفاض درجة حرارة أجسادهم في الأيام القليلة الماضية وحدها. وتعاني النساء، لا سيما الحوامل، معاناة شديدة. فقد أنجبت العديد من النساء بقليل من المساعدة أو بدون أي مساعدة، مع ما ينطوي عليه ذلك من زيادة المخاطر على الأمهات والأطفال. وجرى إبلاغ المفوضية بوفاة مواليد جدد كنتيجة مباشرة لانعدام الرعاية هذا. ووفقا لما أفادت به وزارة الصحة الفلسطينية، أصيب أكثر من 100 000 فلسطيني في غزة. وتوفي العديد من هؤلاء الجرحى أثناء انتظارهم للعلاج بسبب عدم

إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. ويحدث كل ذلك في ظل العقبات المتزايدة التي تواجهها الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى التي تقوم بإيصال المساعدات، بما في ذلك الإمدادات الطبية العاجلة، إلى غزة وتوزيعها في جميع أنحاء القطاع.

وأفادت وزارة الصحة الفلسطينية، بمقتل ما يزيد على 050 1 من المهنيين الطبيين في غزة. ومن المهم الإشارة إلى أن العاملين الطبيين مدنيون يؤدون مهمة بالغة الأهمية، خاصة في وقت الحرب. وهم يتمتعون بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. ويوثق تقرير صدر مؤخرا عن المفوضية شن 136 غارة على الأقل على ما لا يقل عن 27 مستشفى و 12 منشأة طبية أخرى في غزة، مما أسفر عن وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف الأطباء والممرضين والممرضات والعاملين الطبيين وغيرهم من المدنيين، وإلحاق أضرار بالعديد من المباني المستهدفة أو تدميرها.

وفي الظروف الاستثنائية التي يفقد فيها العاملون في القطاع الطبي وسيارات الإسعاف والمستشفيات الحماية الخاصة التي يتمتعون بها واعتبارهم أهدافا عسكرية، فلا بد من أن تظل الهجمات عليهم متوافقة مع المبادئ الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة في الهجوم. يجب أن تميز العمليات العسكرية دائما بين الأهداف العسكرية والمدنيين. من الصعب أن يتوافق استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المستشفيات مع هذا المبدأ. إن عدم احترام هذه المبادئ يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. كما أن شن الهجمات عمدا على المستشفيات والأماكن التي يعالَج فيها المرضى والجرحى، شريطة ألا يكونوا أهدافا عسكرية، يشكل جريمة حرب. وفي ظل ظروف معينة، قد يرقى تعمد تدمير مرافق الرعاية الصحية إلى شكل من أشكال العقاب الجماعي، الذي قد يشكل أيضا جريمة حرب. وإذا ارتُكبت هذه الأفعال في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي على السكان المدنيين، فقد ترقى أيضا إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.

وفي معظم الحالات، تزعم إسرائيل أن الجماعات الفلسطينية المسلحة كانت تستخدم المستشفيات بشكل غير مناسب لأغراض عسكرية. في الواقع، تلقيت للتو رسالة من السفير الإسرائيلي، يؤكد فيها أن حماس قامت بعسكرة مستشفى كمال عدوان، وأن القوات الإسرائيلية اتخذت تدابير استثنائية لحماية حياة المدنيين، بينما كانت تتصرف بناء على معلومات استخباراتية موثوقة. غير أن إسرائيل لم تقدم معلومات كافية لإثبات العديد من هذه الادعاءات، التي غالبا ما تكون غامضة وفضفاضة. ويبدو في بعض الحالات أنها تتعارض مع المعلومات المتاحة لعامة الجمهور. وإذا تأكدت هذه الادعاءات، فستثير مخاوف جدية من أن الجماعات الفلسطينية المسلحة تستغل عمدا وجود المدنيين كدرع واقٍ من الهجوم، وهو ما يرقى أيضا إلى مستوى جريمة حرب. ولذلك أدعو إلى إجراء تحقيقات مستقلة ووافية وشفافة في جميع الهجمات الإسرائيلية على المستشفيات والبنية التحتية للرعاية الصحية والعاملين الطبيين، وفي مزاعم إساءة استخدام هذه المرافق.

وأحذر مرة أخرى بأشد العبارات من خطر ارتكاب جرائم فظيعة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأحث كل من له نفوذ على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين باعتبارها مسألة ذات أولوية مطلقة. من الضروري أن تكون هناك مساءلة كاملة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومن الضروري أن تبذل جميع الأطراف كل ما في وسعها لوقف القتال في غزة حتى يتسنى صمود وقف طويل الأجل لإطلاق النار. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا وبدون شرط. ولا بد من الإفراج فورا عن جميع المحتجزين تعسفا.

وأدعو إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى ضمان وتيسير وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، بما في ذلك الرعاية الصحية الملائمة، للسكان الفلسطينيين. وأحث إسرائيل على إنهاء وجودها المستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/78/968) والقانون الدولي الأعم.

وأدعو إلى إعطاء الأولية لجهود التعافي وإعادة الإعمار في المستقبل لاستعادة نظام الرعاية الصحية في غزة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد تورك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للدكتور بيبركورن.

الدكتور بيبركورن (*تكلم بالإنكليزية*): اسمي الدكتور ريك بيبركورن، وأنا ممثل منظمة الصحة العالمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أزور غزة بشكل منتظم جداً – كل شهرين إلى شهرين ونصف الشهر، وأقيم لمدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع – وشاركت في بعثات متعددة بقيادة منظمة الصحة العالمية إلى جميع المستشفيات في جميع أنحاء غزة، التي سنركز على بعضها اليوم.

أشكركم في البداية، السيد الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة لأعضاء المجلس بشأن الحالة الصحية في غزة. يبدأ عام 2025 بنبرة كئيبة ومثيرة للقلق البالغ، إذ يستمر اشتداد القتال وتضاؤل الأمل بالنسبة لسكان غزة الذين يعانون من هذا الكابوس منذ 14 شهراً. ووفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية وشركائها، قتل ما يقرب من 7 في المائة من السكان أو أصيبوا بجراح منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث يعاني أكثر من 25% من أكثر من 000 105 من المصابين من إصابات ستغير حياتهم وتحتاج إلى إعادة تأهيل واسعة النطاق وتقنيات طبية مساعدة مدى الحياة، وفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية وشركائها. ومراراً وتكراراً، تحولت المستشفيات إلى ساحات للمعارك، ما أدى إلى خروجها من الخدمة وحرمان المحتاجين إلى الرعاية المنقذة للحياة. ويُفكك القطاع الصحي بشكل منهجي ويدفع به إلى نقطة الانهيار وتوضع قدرته على الصمود أمام اختبار في خضم نقص حاد في الإمدادات الطبية والمعدات والموظفين المتخصصين. ولا يزال 16 مستشفى فقط من أصل 36 مستشفى في غزة تعمل بشكل جزئي، حيث تبلغ سعتها الإجمالية 822 1 فقط – وهو أقل بكثير مما هو مطلوب للتصدي للأزمة الصحية الطاحنة. وبسبب الأضرار والهجمات ونقص الإمكانيات، لا تستطيع معظم المستشفيات تقديم سوى الرعاية الأساسية وتفتقر إلى القدرة على العلاج المتخصص للأمراض المزمنة والإصابات المعقدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المعاناة والوفاة.

وعلى الرغم من تلك التحديات، تظل وتيرة عمليات الإجلاء الطبي بطيئة للغاية. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، أجلي 383 5 مريضا فقط إلى الخارج لتلقي العلاج الطبي بدعم من منظمة الصحة العالمية وشركائها. ومن بين هؤلاء، أُجلي 436 شخصًا فقط منذ إغلاق معبر رفح في 6 أيار/مايو 2024، بتيسير منظمة الصحة العالمية. ولا يزال أكثر من 000 12 شخص بحاجة إلى إجلاء طبي. وبالمعدل الحالي، سيستغرق الأمر من 5 إلى 10 سنوات لإجلاء جميع هؤلاء المرضى ذوي الحالات الحرجة، بمن فيهم آلاف الأطفال.

وعلى الرغم من البيئة الصعبة، تبذل منظمة الصحة العالمية وشركاؤها كل ما في وسعهم للحفاظ على عمل المستشفيات والخدمات الصحية. غير أن قدرتنا على نقل المساعدات تتعرض للخطر الشديد. ويظل دخول الإمدادات إلى غزة وعبرها بطيئاً للغاية بسبب القيود المفروضة والتأخير في تخليص الإمدادات التي تدخل القطاع والعقبات التي تعترض مهامنا داخل غزة. وفي عام 2024، سيرت 111 بعثة فقط من أصل 279 بعثة – أي 40 في المائة فقط – من بعثات منظمة الصحة العالمية، ما يؤثر بشكل مباشر على قدرتنا على إعادة إمداد المستشفيات بأمان وسرعة ونقل المرضى ذوي الحالات الحرجة ونشر فرق الطوارئ الطبية. وظلت منظمة الصحة العالمية – منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفي كل أسبوع تقريبًا – تصدر مراراً وتكراراً نداءات عاجلة لحماية العاملين في المجال الصحي والمستشفيات وفقًا للقانون الدولي الإنساني، ومع ذلك لم تلقَ هذه النداءات آذانًا صاغية. ولا تزال الهجمات على المستشفيات مستمرة. وقد تحققت منظمة الصحة العالمية حتى الآن من وقوع 654 هجومًا على مرافق الرعاية الصحية في غزة، ما أسفر عن مقتل 886 شخصًا وإصابة 349 1.

وفي شمال قطاع غزة المحاصر منذ حوالي 90 يومًا، تستمر الحالة الصحية والإنسانية في التدهور. ولا يوجد سوى مستشفى العودة الذي لا يزال يعمل بالحد الأدنى، ولا توجد مرافق رعاية صحية أولية متاحة في المنطقة. ويشكل نقص الرعاية الصحية تهديدًا خطيراً على حياة آلاف الفلسطينيين الذين لا يزالون في المنطقة. وقد أخرج مستشفى كمال عدوان، وهو المستشفى الرئيسي في شمال غزة، عن العمل بعد غارة الأسبوع الماضي والهجمات المتواصلة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2024. وواجهت منظمة الصحة العالمية عوائق مستمرة في الوصول إلى المستشفى خلال تلك الفترة، حيث يُسّرَت 10 بعثات فقط من أصل 21 بعثة بشكل جزئي. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر 2024، أُفرغ المستشفى وأُجبر غالبية المرضى على الانتقال إلى موقع قريب، بينما نُقل المرضى ذوو الحالات الحرجة إلى المستشفى الإندونيسي غير العامل الذي يفتقر إلى المعدات والإمدادات اللازمة لتقديم رعاية كافية. ويظل يساور منظمة الصحة العالمية قلق بالغ إزاء الدكتور حسام أبو صفية، مدير مستشفى كمال عدوان، الذي اعتقل أثناء المداهمة. فقد فقدنا الاتصال به منذ ذلك الحين ونطالب بالإفراج الفوري عنه.

وتشير التقارير إلى أن المناطق الرئيسية في المستشفى قد احترقت وتضررت بشدة أثناء الغارة، بما في ذلك المختبر ووحدة الجراحة وقسم الهندسة والصيانة وغرفة العمليات والمخزن الطبي. ولم تفلح الجهود التي بذلتها منظمة الصحة العالمية وشركاؤها على مدى الأشهر القليلة الماضية في الحفاظ على استمرارية عمل المستشفى. ونطالب بالوصول العاجل إلى المستشفى لتقييم الأضرار وتحديد ما إذا كان ممكنا ترميمه.

وكذلك ندعو إلى تيسير نقل المعدات الطبية من كمال عدوان إلى مستشفى العودة والمستشفيات الأخرى في مدينة غزة.

وفي المستشفى الإندونيسي، تستمر الحالة في التدهور. وعلى الرغم من أن المستشفى خارج الخدمة، فإن سبعة مرضى وتسعة من مقدمي الرعاية وستة من العاملين الصحيين لا يزالون هناك. وقد ورد اليوم أن المستشفى تلقى أمراً بإخلائه وتقديم قائمة بأسماء وتفاصيل جميع الأشخاص الذين ما زالوا بداخله. إننا ندعو إلى حماية المستشفى والمرضى المتبقين فيه، الذين يوجدون في منطقة نزاع خطيرة ونشطة. والمستشفى متضرر بشدة أصلا، وستزيد الهجمات الإضافية من صعوبة ترميم المنشأة.

ويكافح مستشفى العودة، وهو آخر مستشفى يعمل بالحد الأدنى المتبقي في شمال غزة، للبقاء مفتوحًا. وتستمر الأعمال العدائية في محيط المستشفى، مؤدية إلى تدفق الإصابات. ولا يزال سبعة وثلاثون مريضاً داخلياً بالداخل. وينضب الغذاء والماء والوقود بسرعة. وظل المستشفى بدون العديد من الأدوية الأساسية لأكثر من 85 يومًا. والوصول إليه خطر على المرضى المحتاجين بسبب الأعمال العدائية التي تحدث على مقربة. وللأسف، تلقينا للتو تقارير تفيد بأن مستشفى العودة تلقى أوامر بالإخلاء الكامل أيضاً. وبذلك، أصبح شريان الحياة الصحي الأخير في شمال غزة معرضًا لخطر الانقطاع. وتخطط منظمة الصحة العالمية لإيفاد بعثة إلى العودة وكمال عدوان والمستشفى الإندونيسي للتقييم. لكن، في الوقت الحالي، لا يمكن الوصول إلى كمال عدوان أو العودة. إننا ندعو إلى تيسير الوصول على وجه السرعة وإلغاء أوامر الإخلاء.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه على الرغم من التحديات غير المفهومة، فإن النظام الصحي في غزة لم ينهار. لقد تضرر بشدة وأصيب برضوض لكن، رغم كل الصعاب، حافظ العاملون في مجال الصحة ومنظمة الصحة العالمية وشركاؤها على استمرار الخدمات قدر الإمكان. إن مجمعي الشفاء وناصر الطبيين اللذين رمما بعد أن أصبحا في حالة خراب، بما في ذلك المستشفى الأوروبي، بعد الهجمات والغارات والدمار الشديد الذي لحق بهما في أوائل عام 2024، مثالان ساطعان على قدرة النظام الصحي في غزة على الصمود وعلى التفاني الملهم للعاملين الصحيين في القطاع بدعم من منظمة الصحة العالمية وشركائها. ولا يقل ذلك عن أن يكون إنجازا وهو سبب يدعو للتفاؤل. إنه يُظهر ما يمكن تحقيقه إذا تمت حماية الرعاية الصحية وإعطاء فرصة للسلام.

وأود التذكير بأن المستشفيات تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني بسبب وظيفتها المنقذة للحياة. وعلى الرغم من أن المستشفيات قد تفقد، في ظروف محددة ومحدودة، صفة الحماية، فإن ذلك لا يعفي أي طرف من التزاماته بالامتثال لجميع قواعد القانون الدولي الإنساني الأخرى ذات الصلة، التي تنطبق عند شن هجمات على أهداف عسكرية، بما في ذلك مبادئ التمييز والاحتياطات في الهجوم والتناسب. ولا تزال تلك العناصر قابلة للتطبيق بالكامل.

وأخيراً، أكرر مرة أخرى نداء منظمة الصحة العالمية: إلى كفالة تقديم دعم عاجل للمستشفيات في شمال غزة لتعود للعمل مرة أخرى، وإلى عمليات إجلاء طبي عاجلة واستخدام جميع الممرات من غزة لإخراج

المرضى، بما في ذلك إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإلى إمكانية وصول مستدامة إلى المستشفيات، وإلى زيادة تدفق المساعدات إلى غزة وعبرها، وإلى وقف عاجل ودائم لإطلاق النار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الدكتور بيبركورن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للدكتورة حاج حسن.

الدكتورة حاج حسن (*تكلمت بالإنكليزية*): بينما أعرب عن الامتنان لإتاحة الفرصة لي للتكلم أمام المجلس اليوم، أدرك أن ما قيل قبلي وما ذُكر مرارا وتكرارا في هذه القاعة على ألسنة الكثيرين غيري من المناصرين والعاملين في المجال الإنساني وممثلي السلطات الذين تكلموا أمام المجلس خلال الأيام الـ 454 الماضية ينطوي على إدانة صارخة بالفعل ويستوجب الرد من الناحيتين الأخلاقية والقانونية على السواء.

وعلى حد تعبير صديقتي الجراحة الغزاوية الدكتورة سارة السقا التي تحدثت إليها هذا الصباح،

”لا أعرف ما يمكن للمرء أن يقوله أو يكتبه بصدق. ففي المرة الأخيرة التي سُئلت فيها هذا السؤال، شعرت برغبة في الصراخ في وجه العالم كله وسؤالهم: ماذا تنتظرون؟“

لقد رأى المجلس وسمع كل شيء. لن أحاول في الدقائق القليلة القادمة المتاحة لي أمام المجلس اليوم أن أصف الهجمات الممنهجة والمتعمدة على الرعاية الصحية في غزة لأن ذلك سيستغرق وقتاً أطول بكثير مما هو متاح لي وقد أوجزه أيضاً من تكلموا قبلي ووثقته هيئات الأمم المتحدة نفسها باستفاضة. وبدلاً من ذلك، أود أن أطلع المجلس على وجهات نظر العاملين في مجال الرعاية الصحية في غزة الذين يبعثون برسائل استغاثة إلى المجلس منذ أكثر من عام والذين يوجدون في الخطوط الأمامية، إن كانوا لا يزالون على قيد الحياة اليوم، والذين يضربون لنا جميعا مثالا على معنى أن يلتزم المرء بما يدعو إليه.

لقد تشرفت بالتدريس في كليات الطب والمستشفيات في غزة والتعرف على هؤلاء العاملين في مجال الرعاية الصحية على مدى سنوات عديدة. ومع أنهم كانوا تحت الحصار، فقد تمكنوا على نحو مذهل من بناء نظام للرعاية الصحية واسع النطاق وتوفير رعاية طبية عالية الجودة للمرضى وتعليم طبي ممتاز للجيل الصاعد من الأطباء. ويأخذ هؤلاء المهنيون الذين يعملون بجد وفخر قسمهم على تقديم الرعاية لمرضاهم على محمل الجد تماما. وعندما سُئل الدكتور همام اللوح عن سبب عدم مغادرته للمستشفيات أثناء حصارها، أجاب قائلا:

”من سيعالج مرضاي؟ هل تعتقدين أنني ذهبت إلى كلية الطب وتابعت دراساتي العليا لمدة 14 عاما في المجمل لأفكر في حياتي وليس في مرضاي؟“

لقد قُتل الدكتور اللوح في غارة جوية إسرائيلية في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وكان يبلغ من العمر 36 عامًا.

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2024، أصبح العاملون في مجال الرعاية الصحية هدفًا واضحًا للعنف العسكري الإسرائيلي. وتعرض زملاؤنا وأصدقاؤنا للقتل والتشويه والاحتجاز غير القانوني والتعذيب. وقُتل أكثر من 1 000 من العاملين في مجال الرعاية الصحية في غزة خلال الـ 15 شهرا الماضية. واحتُجز

المئات من العاملين في مجال الرعاية الصحية في السجون الإسرائيلية، وقُتل أربعة منهم على الأقل أثناء احتجازهم. ويخبروننا أنهم مستهدفون لأنهم عاملون في مجال الرعاية الصحية وأن ارتداءهم الزي الطبي والمعاطف البيضاء يشبه وضع شارات لاستهدافهم. ثم سألتُ – وربما يتساءل أعضاء المجلس – لماذا؟ ذلك لأن المستشفيات والعاملين في مجال الرعاية الصحية يمثلون الحياة وإرادة إبقاء الناس على قيد الحياة. ففي أيار/مايو 2024 وبعد مقتل الدكتور عدنان البرش، رئيس قسم جراحة العظام في مستشفى الشفاء، في المعتقلات الإسرائيلية بعد أشهر من التعذيب، بعث لنا أحد الجراحين الذي كان يعرفه جيدًا بهذه الرسالة: "أصبحت ممارسة الطب جريمة وأصبح جزاء إنقاذ أرواح الناس الاعتقال والتعذيب حتى الموت".

لقد راسلت زملائي في غزة الليلة الماضية لأسألهم عما يريدونني أن أقوله في القاعة اليوم. إليكم بعضاً من رسائلهم:

"لا تزال الوحشية تزداد سوءاً. وأصبحت الجرائم تفوق الوحشية ولا يزال العالم يتفرج. لا أحد يوقف إسرائيل. فهم يفعلون ما يريدون دون أي عواقب. ولا يوجد ما يسمى بالقانون الدولي أو أن القانون لا ينطبق إلا على مناطق معينة من العالم ولا ينطبق علينا – معايير مزدوجة كما يقولون. وبعد 15 شهراً من الوحشية، بات من الواضح الآن أن دماءنا رخيصة وأننا مجرد أرقام في نظر العالم".

وكتب لي الدكتور خميس العيسى، وهو طبيب فلسطيني متخصص في علاج الآلام وإعادة التأهيل في غزة وصديق عزيز وزميل من خريجي جامعة أكسفورد، هذا الصباح قائلاً:

"صُدمت أثناء عملي يوم أمس في قسم الطوارئ بعد أن علمت أن ابنَي أخي قد أُحضرا إلى المستشفى. كان أحدهما شهيداً والآخر مصاباً بجروح خطيرة. لقد أُنهكنا. هذه هي رسالتي: أوقفوا الحرب. لقد طفح الكيل."

وقالت زميلتي الدكتورة سارة السقا التي أشرت إليها في وقت سابق اليوم والتي تعمل، بالمناسبة، في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في غزة:

"لم يدر بخلدي قط أن القانون الدولي أو مؤسسات حقوق الإنسان ستسمح بذلك: حبس مليوني شخص في قفص وذبحهم بطريقة ممنهجة. تخيل أنك مريض أو مصاب وتعلم أن العلاج متوفر، ولكنك لا تستطيع الوصول إليه بسبب إغلاق المعابر. لا يوجد ظلم أكبر من ذلك."

تأتي المجموعة الأخيرة من الرسائل التي أود عرضها عليكم من الدكتور حسام أبو صفية، مدير مستشفى كمال عدوان، وهو طبيب أطفال مثلي تكلم عنه زميلي من منظمة الصحة العالمية للتو. في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، كتب ما يلي:

"نحن بحاجة ماسة إلى زيادة الضغط على المجتمع الدولي لمساعدة نظام الرعاية الصحية على أداء واجباته وفقًا للقوانين الإنسانية المعمول بها. ولا نطلب أكثر من ذلك. إننا هنا لتقديم خدمة إنسانية لشعبنا وللمصابين والمحتاجين للمساعدة. ونرغب في مواصلة القيام بعملنا."

وقال في 3 كانون الأول/ديسمبر بعد نداءات استغاثة متكررة:

”لقد تعرض مستشفى كمال عدوان اليوم وللمرة الخامسة لاستهداف مرعب لا هوادة فيه. فالطائرات المسيرة تلقي قنابل مليئة بالشظايا التي تصيب كل من يتجرأ على الحركة. ويركز الاحتلال مرة أخرى عدوانه على الأفرقة الطبية. لقد أرهقنا العنف المستمر. لماذا نتعرض لهذه الوحشية؟ يُستهدف المستشفى كل يوم بصورة ممنهجة.“

وماذا حدث بعد ذلك؟ بعدما داهم الجيش الإسرائيلي المستشفى، عُصبت أعين الناس وجُردوا من ملابسهم. وطُرح المرضى الذين يمشون بالعكاكيز أرضا بينما كان الجنود الإسرائيليون يلتقطون صوراً احتفالية مع الناجين من العاملين في مجال الرعاية الصحية في أوضاع مهينة. وأُحرق المستشفى واقتيد الدكتور أبو صفية، حسب ما نعتقد، مع العديد من الزملاء.

إنني أتكلم اليوم إلى المجلس، على غرار الكثيرين جدا من العاملين في مجال الرعاية الصحية والمواطنين في جميع أنحاء العالم، مثقلةً بمشاعر الحزن والغضب والإحباط و – بصراحة – عدم التصديق. لا أصدّق أن جميع شهاداتنا المباشرة المتكررة والتي تحمل إدانات صارخة لم تدفع العالم بعدُ إلى التحرك لاتخاذ إجراء مجد ولا أصدّق أننا لا نزال هنا نحاول إقناع أي شخص سيستمع إلينا بضرورة وقف هذا الأمر على الرغم من الخطابات التي لا حصر لها الموجهة لوسائل الإعلام وحتى هنا في الأمم المتحدة قبل خمسة أسابيع تحديدا (انظر S/PV.9794). أجد صعوبة في تصديق أن الهيئة التي يُفترض أنها تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين قد عرقلت جميع المقترحات السابقة لإنهاء العنف وفي تصديق أن الولايات المتحدة، وهي بلدي الذي أحمل جنسيته، قد استخدمت حق النقض مرة أخرى في 20 تشرين الثاني/نوفمبر ضد مشروع قرار لمجلس الأمن يطالب بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غزة (انظر S/PV.9790) على الرغم من تصويت 14 دولة مؤيدة له. ولا أصدق أن هذا الشهر سيصادف مرور عام كامل على إصدار محكمة العدل الدولية تدابير تحفظية بعد أن قضت بأن أفعال إسرائيل يُحتمل أن تشكل عملا من أعمال الإبادة الجماعية، وعلى توصل مجموعة من المنظمات، منها منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، إلى خلاصة مفادها أن أفعال إسرائيل ينطبق عليها وصف الإبادة الجماعية. ولا أصدق أننا لا نزال هنا بعدما جعلنا 96 في المائة من أطفال غزة يعتقدون أن موتهم وشيك، في حين يتمنى الكثيرون منهم الموت وبعدما توفي سبعة رضع، حتى يوم أمس، بسبب انخفاض حرارة الجسم في الأسبوع المنصرم وحده، أي أنهم تجمدوا حتى الموت بالمعنى الحرفي للكلمة. ولا أصدق أننا لا نزال هنا في الوقت الذي تسبب فيه العنف العسكري الإسرائيلي في بتر أطراف أكبر عدد من الأطفال في التاريخ المعروف، بالإضافة إلى سقوط أكبر عدد من القتلى في صفوف الصحفيين والعاملين في الأمم المتحدة. وأرتجف حتى من تقدير عدد الأطفال الذين فقدوا والديهم وتيتموا للأبد. ولا أصدق أن إسرائيل قتلت على الأقل 90 فلسطينيًا آخرين في غزة في وقت قصير منذ أن تلقيت مكالمة الليلة الماضية تطلب مني مخاطبة المجلس هنا اليوم.

إننا نناشد العالم والشعوب والدول التي تتألف منها هذه الهيئة بالذات أن تثبت لنا أن القانون الدولي الإنساني مهم وأن حقوق الإنسان مطبقة عالمياً، وأن تبقى مخلصة للسبب الأساسي الذي أنشئت من أجله هذه الهيئة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الدكتورة حاج حسن على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجزائر.

نشكر السيد فولكر تورك والدكتور بيبركورن على إحاطتيهما القيمتين، كما نعرب عن بالغ امتناننا للدكتورة تانيا حاج حسن على إحاطتها الرصينة التي تعتبر بمثابة شهادة قوية من شاهدة كانت موجودة في غزة وشاهدت بعينيها التدمير الأهوج للبنية التحتية الصحية والفظائع غير المسبوقة التي لحقت بالشعب الفلسطيني.

إن العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني، وخاصة في غزة، له هدف واضح ومثير للقلق: طرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم من خلال سياسة تطهير عرقي واضحة ومتعمدة. وإحدى الركائز الرئيسية لتلك السياسة هي التدمير والهدم المنهجيان لنظام الرعاية الصحية. وقد كشف التقرير الذي نشرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، عشية العام الجديد، عن نتائج فاجعة: 136 غارة استهدفت ما لا يقل عن 27 مستشفى و 12 مرفقا طبيا آخر، مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية كبيرة ودمار كبير. والأرقام غنية عن البيان. ثلاثة وخمسون في المائة من المستشفيات في غزة لم تعد تعمل. ومن أصل 138 مركزا للرعاية الصحية الأولية، لم يتبق سوى ستة مراكز فقط تؤدي وظائفها بالكامل. وتضررت 130 سيارة إسعاف. وهناك أكثر من 000 14 مريض يحتاجون إلى إجلاء طبي عاجل إلى الخارج، وقُتل أكثر من 000 1 من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وهناك مئات من العاملين في مجال الرعاية الصحية اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية. وقد أبلغت المنظمات غير الحكومية عن حالات التعذيب وسوء المعاملة. ووفقاً للأمم المتحدة، فقد توفي العديد من الأطباء أثناء احتجازهم لدى إسرائيل. هذه ليست سوى أمثلة قليلة توضح بشكل صارخ التقويض المنهجي للبنية التحتية الصحية في غزة، واستهداف الخدمات الأساسية والطواقم الطبية من خلال إجراءات تصل إلى درجة أساليب الإبادة الجماعية.

وقبل أسبوع، في 27 كانون الأول/ديسمبر، وبعد أكثر من ثلاثة أشهر من الحصار والهجمات المتكررة بالقرب من المنطقة ومحيطها، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في نهاية الأمر مستشفى كمال عدوان، وهو المنشأة الرئيسية في شمال غزة. وتعرّض هذا المستشفى لهجوم من جانب القناصة والدبابات والطائرات المسيرة الرباعية المراوح، مما أدى إلى ترويع المرضى والطاقم الطبي. وشملت تلك الأعمال التعذيب وإعدام الأشخاص وتدمير المعدات الطبية الحيوية وإشعال الحرائق المتعمدة التي التهمت أجنحة بأكملها من المستشفى. وقد سعت قوات الاحتلال الإسرائيلي جاهدةً إلى إغلاق مستشفى كمال عدوان، مما أدى إلى إخراجه عن الخدمة تماما. وهذا يثير تساؤلات مشروعة وحاسمة حول الدوافع الحقيقية وراء هدمه. إلا أن ما لا جدال فيه هو أن هذا العمل لم يكن بدافع الضرورة العسكرية، بل كان متعمدا لحرمان شمال

غزة من الخدمات الصحية الأساسية، وبالتالي إجبار سكانها على النزوح. ويشكل التدمير المتعمد لمرافق الرعاية الصحية شكلاً من أشكال العقاب الجماعي الذي يصنف كجريمة حرب بموجب القانون الدولي.

إن القانون الدولي الإنساني واضح فيما يتعلق بحماية المستشفيات. وتنص المادة 11 من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 على ما يلي: "يجب احترام وحماية الوحدات الطبية ووسائط النقل الطبية في جميع الأوقات ولا يجوز أن تكون هدفاً للهجوم". إن القرار 2286 (2016) الصادر عن هذا المجلس "يدعو إلى امتثال جميع الأطراف في النزاعات المسلحة امتثالا تاما للالتزامات التي يلقيها عليها القانون الدولي [...] وذلك لضمان احترام وحماية جميع العاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصريا مهام طبية، ووسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك المستشفيات وسائر المرافق الطبية" (الفقرة 2)

ومن أجل تبرير تلك الأعمال الشنيعة، لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى ادعاءات لا أساس لها من الصحة، مدعيةً أن المستشفيات تُستخدم لأغراض عسكرية من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة. ومع ذلك، فقد ورد في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نفسه بوضوح، وأكرر ما قاله السيد تورك، أنه "لم تتوفر حتى الآن معلومات كافية لإثبات هذه الادعاءات، التي لا تزال غامضة وعامة، وفي بعض الحالات تبدو متناقضة مع المعلومات المتاحة لعامة الجمهور". غير أن المحاججة على أساس القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن، تبدو عقيمة على نحو متزايد. فما نشهده في غزة هو تجاهل تام لسيادة القانون. وتتصرف إسرائيل، السلطة التي تحتل الأرض الفلسطينية، كما لو أن القانون الدولي غير موجود أو ببساطة لا ينطبق عليها. ويغذي هذه الأعمال الهمجية شعور بالإفلات من العقاب وإحساس بالحصانة. ويجب علينا إنهاء هذا الإفلات من العقاب وتلك الحصانة.

وكما ذكر السيد تورك ببلاغة، من الضروري إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة وشفافة في جميع تلك الحوادث وضمان المساءلة الكاملة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تحدث في غزة. فالجرائم تُرتكب على مرأى ومسمع من العالم وتُبث على الهواء مباشرة وتُوثق بدقة. وفي عصرٍ لا يفلت فيه أي فعل من التدقيق العالمي، فإن الجهل اليوم ليس دفاعاً. والصمت اليوم هو تواطؤ. ولا يمكن إنكار الأدلة. ولا يمكن دحض معاناة الفلسطينيين. ومن واجبنا جميعاً كبشر أن نتخذ موقفاً واضحاً ومبدئياً. فلا يمكن لأحد أن يدعي الجهل بالانتهاكات الصارخة للقانون الدولي التي لا تزال تتكشف أمام أعيننا.

ولا يمكننا تحمل سنة أخرى من البؤس وسنة أخرى من المجازر. وتحاول إسرائيل من خلال أفعالها إخماد الأمل في قلوب وعقول الفلسطينيين وحرمانهم من وسائل البقاء على أرضهم. وتهدف السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال من خلال تدمير المستشفيات – منارات الأمل وأماكن الشفاء ورموز الإنسانية – إلى تقويض قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود. ويجب علينا أن نعمل معاً لوضع حد لهذه المأساة. فتأخير اتخاذ إجراءات هو تغاضٍ عن الظلم. وأن نبقى سلبيين يعني أن نتخلى عن إنسانيتنا. لقد حان الوقت لكي يطالب المجلس بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن الولايات المتحدة، أهنئ الجزائر على رئاستها وأرحب ترحيباً حاراً، كما فعلتم سيدي الرئيس، بالأعضاء الجدد الذين انضموا إلينا اليوم: باكستان وبنما والدانمرك والصومال واليونان.

وأشكر المفوض السامي تورك والممثل بيركورن والدكتورة حاج حسن على إحاطاتهم القوية.

طوال فترة النزاع، أساءت حماس مراراً وتكراراً استخدام البنية التحتية المدنية، مثل المدارس والمستشفيات، كمخابئ الأسلحة ولإيواء المقاتلين وتنسيق الهجمات ضد إسرائيل. وتواصل حماس، يوماً بعد يوم، تعريض المدنيين للأذى من خلال تكتيكاتها واستخدامها لتلك المنشآت. وأحث الزملاء في القاعة على انتقاد حماس لأفعالها تلك والتنديد باستمرارها في وضع المدنيين الفلسطينيين في غزة في مرمى النيران. ولا يزال الكثيرون غير قادرين على القيام بذلك. إن معركة إسرائيل هي مع حماس وليست مع المدنيين الفلسطينيين الذين تدّعي هذه الجماعة الإرهابية زوراً أنها تمثلهم. ووفقًا لجيش الدفاع الإسرائيلي، فقد اعتُقل أكثر من 240 مقاتلاً في مستشفى كمال عدوان، من بينهم 15 شخصاً شاركوا في مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وحتى في الوقت الذي تقاتل فيه إسرائيل حماس، فإن من واجبها أخلاقياً منع إلحاق الضرر بالمدنيين. فنحن لا نريد أن نرى المستشفيات مسارح للعنف. لا أحد يستفيد من ذلك، ولا سيما المدنيين، الذين لم يبدأوا النزاع ولا يمتلكون الوسائل لإنهائه والذين تمس حاجتهم إلى الرعاية الطبية. ولا يمكن ترك المدنيين دون مستشفيات تعمل أو رعاية طبية كافية. ومن الضروري أن تمتثل إسرائيل للقانون الدولي الإنساني وأن تتخذ كل خطوة ممكنة لمنع إلحاق الضرر بالمدنيين، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالمرضى الذين يتلقون الرعاية في مستشفى كمال عدوان والطواقم الطبية المخصصة لعلاج السكان. وفيما يتعلق بالتقارير حول مدير مستشفى كمال عدوان، فإننا في حكومة الولايات المتحدة على اتصال مع الحكومة الإسرائيلية والشركاء في الميدان ونجمع معلومات.

يعاني عدد كبير للغاية من المدنيين في غزة من الجوع، وهم محرمون من الدواء أو مياه الشرب النظيفة أو السكن الملائم. وقد أكد الوزير بلينكن مراراً وتكراراً أنه يتعين علينا إنهاء النزاع وإعادة الرهائن إلى ديارهم، بمن فيهم الأمريكيون السبعة الذين تحتجزهم حماس، ورسم مسار للمضي قدما في فترة ما بعد النزاع من أجل توفير ما يلزم لإرساء الحكم والأمن وتحقيق إعادة الإعمار في غزة. ويجب علينا أيضاً أن نضمن فوراً زيادة كبيرة في المساعدات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء غزة، وإلا فلن يتمكن العديد منهم من البقاء على قيد الحياة لبقية فصل الشتاء. وقد أوضحنا لإسرائيل أنه يجب عليها بذل المزيد من الجهود لمعالجة أوجه القصور تلك التي يمكن تفاديها في المجال الإنساني.

وكنا واضحين بشأن الخطوات المحددة التي يجب أن تتخذها إسرائيل، بما في ذلك زيادة دخول المواد الغذائية والأدوية وغيرها من الإمدادات الأساسية إلى غزة، إذ نعلم أن فصل الشتاء قد حل. ويجب ألا يكون هناك تهجير قسري أو سياسة تجويع في غزة، الأمر الذي ستترتب عليه آثار خطيرة بموجب قوانين الولايات

المتحدة والقانون الدولي. ويجب أن نرى على الفور زيادة في إيصال المساعدات الإنسانية. فالتدفق المستمر للمساعدات والغذاء والمياه النظيفة والإمدادات الطبية إلى غزة هو السبيل الوحيد الكفيل بإغاثة غزة ومواجهة المستويات الكارثية من انعدام الأمن الغذائي.

لا يزال العمل الذي ينتظرنا للتوصل إلى وقف إطلاق النار صعبا. فمساعدة سلطة فلسطينية بعد تنشيطها على إعادة بناء غزة من دون حماس تشكل تحديا هائلا. لكن يجب علينا أولا معالجة الحالة الإنسانية الملحة، لأن الأرواح معرضة للخطر – أرواح المدنيين الفلسطينيين في غزة وأرواح الرهائن الذين يعانون بشدة منذ أن بدأت حماس هذا النزاع المروع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. علينا منح الفلسطينيين المستقبل الذي يتطلعون إليه، مع تقرير المصير والكرامة والأمن. ويتعين علينا أن نجعل إسرائيل تشعر بالأمان داخل حدودها. وتواصل الولايات المتحدة الضغط من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن يتيح زيادة المساعدة المنقذة للحياة للمدنيين الفلسطينيين. فلا توجد ببساطة بدائل تؤدي إلى سلام دائم وهدوء إقليمي.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بكم، سيدي الرئيس، ونتمنى للرئاسة الجزائرية كل النجاح. ونرحب أيضا بالأعضاء المنتخبين حديثا في مجلس الأمن

نؤيد مبادرة وفد الجزائر بعقد جلسة المجلس اليوم لمناقشة الحالة المتدهورة في قطاع غزة في سياق العملية العسكرية التي التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، والمستمرة منذ قرابة 15 شهرا. ونشكر السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والدكتور ريك بيبركورن، ممثل منظمة الصحة العالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على إحاطتيهما. ونتوجه بشكر خاص إلى الدكتورة حاج حسن على شهادتها المؤثرة والشجاعة والصريحة، التي توضح، من بين أمور أخرى، الرعب الذي يواجهه العاملون في القطاع الطبي والمرضى، بمن فيهم أطفال غزة. ونعتزم طلب عقد جلسة منفصلة للمجلس بشأن موضوع الأطفال في غزة، الذي يفضل زملاؤنا الغربيون للأسف عدم الالتفات إليه لصالح مسائل أخرى أكثر فائدة في نظرهم.

ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار إسرائيل في قصف وتفجير الأعيان المدنية في قطاع غزة. تفيد التقارير عن غارات جوية يومية على مخيمات اللاجئين والنازحين داخليا من شمال غزة. ووسط الأعمال العدائية والحصار الذي فرضته القدس الغربية، اندلعت كارثة إنسانية حقيقية في القطاع، تفاقمت بسبب الجوع الواسع النطاق، وتفشي الأمراض المعدية، والتدمير الكامل للبنية التحتية الحيوية. ويصل عدد اللاجئين والنازحين بشكل متكرر إلى الملايين. لقد حذرتنا قيادة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من مجاعة وشيكة في قطاع غزة بسبب نقص المساعدات الإنسانية. وتستهدف الهجمات الإسرائيلية غالبا المرافق الطبية. وعلاوة على ذلك، لدينا كل الأسباب للاعتقاد بأن الجيش الإسرائيلي المهووس بالعقاب الجماعي لسكان غزة يدمر بشكل منهجي ومتعمد نظام الرعاية الصحية في غزة، وأصبح قصف مجمعات المستشفيات وتفجيرها وإخلائها وحرقها أمرا مألوفا.

وترد تقارير شبه يومية من مستشفى كمال عدوان ومستشفى العودة والمستشفى الإندونيسي، التي أصبحت هدفا للعمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي منذ 21 كانون الأول/ديسمبر. وأسفرت الهجمات والدمار وأوامر إجلاء المرضى في هذه المؤسسات عن حرمان سكان المناطق الشمالية المحاصرين فعليا حرمانا تاما من الرعاية الطبية. وتوقف المستشفى الإندونيسي، الذي كان يقدم خدمات للآلاف من سكان غزة، عن العمل، ودُمر نصف مستشفى العودة، كما أسفرت موجة من الهجمات الإسرائيلية على مستشفى كمال عدوان – وهو آخر منشأة طبية رئيسية في المنطقة – عن تعطله تماما عن العمل وتعريض حياة 000 75 فلسطيني للخطر. ويثير ذلك مخاوف بشأن مصير سكان غزة الذين يعتمدون على الرعاية الطبية. وفي ظل هذه الظروف، قال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، الذي نتذكر جميعا أنه نجا بأعجوبة من القصف الإسرائيلي لمطار صنعاء في اليمن، إن القطاع الصحي في غزة في خطر شديد، ودعا السلطات الإسرائيلية إلى وقف الهجمات على المرافق الطبية والإفراج عن مديرمستشفى كمال عدوان والعاملين الطبيين الذين احتجزوا خلال العملية العسكرية الإسرائيلية. لكن من الواضح أن هذه الدعوة لم تلق آذانا صاغية في القدس الغربية. وكان الرد الغريب على هذه الدعوة هو القصف الإسرائيلي للمستشفى الأهلي العربي، الذي أسفر عن مقتل سبعة أشخاص على الأقل وإصابة عشرات.

إن وحشية التصرف الإسرائيلي، الذي يعتمد على دعم واشنطن في كل الأحوال تتجلى أكثر بالنظر إلى أن 000 14 شخص، من بينهم أطفال ونساء وذوو إعاقة، كانوا بحاجة إلى إجلاء طبي، حتى قبل الهجمات الأخيرة على المستشفيات في شمال القطاع. كيف يمكن للناس أن يفروا وهم عاجزون جسديا عن الفرار؟ أم أن السلطات الإسرائيلية قامت بتوفير الإجلاء الطبي وإرسال هؤلاء المرضى إلى بلدهم لتلقي العلاج؟ كلا، للأسف، لم نلحظ اتخاذ إسرائيل أي إجراء من هذا القبيل، ولم نر حتى أي مؤشر على اهتمام القدس الغربية بحل هذه المشاكل عن طريق التعاون مع الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. بل تُعاق المنظمات الإنسانية في الميدان، بفرض قيود على التنقل وحظر على إيصال المساعدة الإنسانية. وكل شيء موجه بصفة عامة نحو هدف واحد هو تطهير قطاع غزة من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين وخلق ظروف معيشية لا تطاق لمن يبقى منهم.

وفي هذا السياق، نشير إلى أننا نؤيد تماما عزم منظمة الصحة العالمية على تنظيم بعثة عاجلة إلى شمال القطاع من أجل محاولة نقل المرضى المصابين بأمراض خطيرة إلى جنوب غزة، حيث لا يزال هناك حد أدنى من الظروف المواتية لتوفير الرعاية الطبية اللازمة. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف الأعمال العدائية فورا وضمان السير العادي لعمل المرافق الطبية القليلة التي لا تزال قادرة على استقبال المرضى، والتي يبلغ عددها حوالي 15 مستشفى من أصل 36 مستشفى كانت تعمل سابقا.

ينبغي عدم تحويل المستشفيات إلى ساحة معارك. وينبغي عدم استخدامها لأغراض عسكرية، كما ينبغي أن يتمكن العاملون في المجال الطبي من أداء واجباتهم المدنية والرسمية والأخلاقية بحرية. فهذه هي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني الحديث. أما ما يحدث الآن فهو انتهاك صارخ لأساليب الحرب وقواعدها، ويجب أن يتوقف. يجب تزويد المدنيين في النزاعات بالغذاء والحق في

الرعاية الطبية. وبطبيعة الحال، تقع على أطراف النزاع مسؤولية حماية من ينقذون الأرواح، أي العاملين في المجال الطبي. ففي غزة، قُتل بالفعل 1 047 من العاملين في مجال الرعاية الصحية – هذه أرقام صادمة.

إننا ندرك جميعاً أن المعاناة المستمرة للمدنيين في قطاع غزة ستستمر على الأقل حتى نهاية العملية العسكرية القاسية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي من دون اعتبار لرأي المجتمع الدولي بأسره. ولن تتوافر الظروف اللازمة لذلك طالما استمرت واشنطن في توفير الغطاء السياسي للإجراءات الإسرائيلية وعرقلة أي خطوات ومبادرات ذات صلة يتخذها مجلس الأمن وضخّ الأسلحة التي تواصل قتل المدنيين في غزة إلى القدس الغربية. ونعتقد أنه يجب ألا يبقى أعضاء مجلس الأمن غير مبالين بهذا الوضع الذي يشوه سمعة المجلس.

يجب علينا أن نستمر في محاولة إيقاظ ضمائر زملائنا الأميركيين وأن نوضح لهم أهمية التخلي عن الترويج لمخططات أحادية الجانب ضيقة الأفق للتوفيق بين إسرائيل وجيرانها من دون الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس الإطار القانوني الدولي المعروف والمتفق عليه في إطار الأمم المتحدة. كما إن التكتيك الأمريكي المتمثل في المماطلة لكسب الوقت لصالح إسرائيل وإجبار المجلس على دعم المفاوضات الفاشلة المستمرة منذ أكثر من ستة أشهر، بوساطة واشنطن لإبرام اتفاق بين إسرائيل وحماس، أيضاً أمر غير لائق على الإطلاق.

وكما ندرك جميعًا تمامًا، وضعت سلطات القدس الغربية مراراً وتكراراً شروطًا جديدة للتوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار وتبادل الرهائن، حتى إنها تخلت عن المخطط المريب المنصوص عليه في القرار 2735 (2024). وفي الوقت نفسه، تُحَمَّل حماس مراراً وتكراراً مسؤولية إفشال صفقة القرن للولايات المتحدة. وحتى لو تم التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف، فإن المسؤولية عن مقتل الآلاف من الفلسطينيين خلال هذه الفترة والرهائن الإسرائيليين الذين كان من الممكن إنقاذهم قبل ستة أشهر تقع على عاتق إدارة بايدن المنتهية ولايتها.

إن موقف روسيا المبدئي من تسوية الحالة في الشرق الأوسط يظل من دون تغيير ويتماشى مع إرادة المجتمع الدولي. وظللنا ندعو باستمرار – وما زلنا ندعو – إلى وقف إطلاق النار غير المشروط، ووصول المساعدات الإنسانية من دون قيود وإطلاق سراح جميع الرهائن والمحتجزين قسراً وإعادة إطلاق عملية السلام على الأساس القانوني الدولي المعروف جيداً القائم على صيغة "دولتان لشعبين". ولا شك في أن للإسرائيليين الحق في ضمان أمنهم، ولكن الطريق إلى ذلك الهدف يكمن فقط في عملية تسوية شاملة في الشرق الأوسط وإعمال حق الفلسطينيين المشروع في أن تكون لهم دولة خاصة بهم داخل حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام بين الفلسطينيين والإسرائيليين واستئصال الأسباب الجذرية لتصعيد العنف، الذي تجاوزت تداعياته بالفعل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما أدى إلى زعزعة استقرار الحالة في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. وأعرب عن تقديري للسيد فولكر تورك،

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والدكتور ريك بيبركورن، ممثل منظمة الصحة العالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على إحاطتيهما الشاملتين. كما إنني ممتن امتنانا هائلا للدكتورة تانيا حاج حسن على إحاطتها الرصينة والقيّمة.

يساور الصومال قلق بالغ إزاء تدهور الحالة في غزة والمعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني بسبب الصراع الذي طال أمده والذي استمر حتى الآن لأكثر من 14 شهراً.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى النقاط التالية.

أولاً، وكما ورد في التقارير، فإن العمليات العسكرية الممنهجة التي تستهدف المنشآت الطبية والعاملين في المجال الطبي، تثير قلقا بالغا. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإن 94 في المائة من جميع المرافق الصحية في غزة إما متضررة أو مدمرة، و 17 مستشفى فقط من أصل 36 مستشفى ذات قدرة استيعابية للمرضى الداخليين تعمل بشكل جزئي. وقد شهدنا جميعًا تدمير مستشفى كمال عدوان مؤخراً واختطاف مديره الدكتور حسام أبو صفية، ما أدى إلى خروج أحد آخر المرافق الصحية الرئيسية في شمال غزة عن الخدمة. وفي ذلك السياق، ندعو إلى الإفراج الفوري عن الدكتور أبو صفية الذي يثير احتجازه مخاوف جدية بشأن حقوق الإنسان والإجراءات القانونية الواجبة. وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات المتعمدة ضد مستشفى كمال عدوان والعديد من مرافق الرعاية الصحية الأخرى والعاملين فيها شكل من أشكال التطهير العرقي والعقاب الجماعي ضد السكان المدنيين في غزة. ونشدد على أن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية غير قابلة للتفاوض. إنها متطلب مطلق بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ثانيا، لا يمكن المبالغة في التأكيد على دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، باعتبارها شريان الحياة الإنساني الرئيسي للشعب الفلسطيني. وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالموظفين المتفانين والشجعان من جميع العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، ويشمل ذلك موظفي الأونروا، الذين يعملون بلا كلل في ظل ظروف صعبة. إن أية إعاقة لعمليات الأونروا تهدد بشكل مباشر بقاء ملايين الفلسطينيين على قيد الحياة، كما إن العرقلة المتعمدة للمساعدات الإنسانية غير مقبولة وتشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي. ونحث إسرائيل على الاستجابة لنداء المجتمع الدولي القوي للسماح للأونروا بالمضي قدماً في عملياتها الإغاثية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ورفع الحصار اللاإنساني الذي طال أمده والذي يقيد بشدة تقديم الخدمات الأساسية. فالسكان المدنيون، ومعظمهم من النساء والأطفال، يواجهون مشاكل صحية حادة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، ويعانون من سوء التغذية الحاد، وهو وضع يتطلب اهتمامنا الفوري مع استمرار فصل الشتاء. وإسرائيل ملزمة قانونا بموجب القانون الدولي، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين. ويشمل ذلك العودة الآمنة للنازحين إلى منازلهم والحصول على الغذاء والماء والإمدادات الطبية والخدمات الأساسية. فتلك التزامات قانونية ملزمة بموجب القانون الدولي وتستحق الدراسة والتنفيذ بعناية.

ثالثاً، إن تصاعد الهجمات الواسعة النطاق والمنهجية التي يشنها الجيش الإسرائيلي في غزة منذ أكثر من عام يشكل مصدر قلق كبير لوفد بلدي. وتستمر الخسائر في الأرواح البشرية في التزايد، مع ما يترتب

على ذلك من آثار تتجاوز المقاييس الإحصائية لتؤثر على الأسر والمجتمعات بشكل عميق. إننا نكرر إدانتنا الشديدة لتلك الانتهاكات الصارخة. إن الحجة المتمثلة في أن المخاوف الأمنية تحول دون وقف إطلاق النار لا يمكن الدفاع عنها من الناحيتين الأخلاقية والعملية. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا الصراع. ووقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط هو الخطوة الأولى، وهو أمر لا غنى عنه لتهيئة الظروف المواتية لخطاب سياسي هادف وشرط أساسي لأي تقدم حقيقي نحو سلام مستدام ودائم بين إسرائيل وفلسطين.

رابعا، تؤكد الأزمة الحالية على الحاجة الملحة لإحياء العملية السياسية وكسر دائرة العنف وإحلال سلام دائم في المنطقة. ونكرر دعوتنا إلى أن الخيار الوحيد القابل للتطبيق لحل الصراع الذي طال أمده هو إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية والاعتراف الكامل بدولة فلسطين الحرة وذات السيادة والمستقلة، وعاصمتها القدس، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بموجب القانون الدولي.

في الختام، يدعو وفد بلدي بإلحاح إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وينضم إلى الدعوة إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار. ويؤكد الصومال من جديد التزامه بدعم جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ الجزائر على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر المفوض السامي تورك والدكتور بيبركورن والدكتورة حاج حسن على إحاطاتهم الرصينة.

تتشرف الدنمارك بشغل مقعدها في مجلس الأمن. إنها مسؤولية لا نستهين بها، ونحن على استعداد لتحملها بالكامل. في وقت سابق من هذا الأسبوع، اجتمع الملايين حول العالم للاحتفال بالعام الجديد. وبالنسبة لمعظم الناس، هذا وقت للتفكير والاحتفال، ووقت للتواجد مع الأحباء. ولكن لم يكن هذا هو الحال في غزة، حيث استمرت الأعمال العدائية بلا هوادة في طمس ما تبقى من نظام الرعاية الصحية. وقد تعرض المزيد من العاملين الصحيين للقتل والإصابة والاعتقال. وكما هو الحال دائما، فإن المدنيين الأبرياء هم من يعانون أولا وأكثر من غيرهم. هناك الكثيرون محرومون من الرعاية المنقذة للحياة التي يحتاجون إليها. ويُحرم الكثيرون من الحصول على القدر الملائم والكافي من المعدات والإمدادات الطبية والوقود والغذاء وقدرات الرعاية الصحية المتخصصة. فببساطة ليس لديهم ما يحتاجون للبقاء على قيد الحياة. لذلك تأتي جلسة الإحاطة هذا الصباح في الوقت المناسب تماما.

وسأركز اليوم على ثلاث نقاط.

أولاً، نحن قلقون للغاية بشأن الخسائر التي ألحقتها الأعمال العدائية بالبنية التحتية للرعاية الصحية في غزة. وكما سمعنا اليوم، تحذّر منظمة الصحة العالمية من نمط التقويض المنهجي لنظام الرعاية الصحية في شمال غزة. يجب عكس مسار هذا النمط. ومؤخراً، تلقينا خبر العملية العسكرية التي حدثت في مستشفى كمال عدوان في 27 كانون الأول/ديسمبر 2024. وقد أدى ذلك إلى خروج آخر مرفق صحي رئيسي في شمال غزة من الخدمة ودفع النظام الصحي هناك إلى نقطة الانهيار.

تدين الدنمارك جميع الهجمات على البنية التحتية المدنية في غزة، بما في ذلك المستشفيات، فهذه الهجمات تنتهك القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن. تشمل تلك القرارات القرار 2286 (2016) بشأن حماية الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة والقرار 2730 (2024) بشأن ضرورة احترام وحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ونؤكد مجدداً على أن حماية البنية التحتية المدنية تقع على عاتق جميع الأطراف، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. إن الحماية الخاصة للمستشفيات أمر بالغ الأهمية، وندعو جميع أطراف النزاع إلى الاحترام الكامل للوضع الخاص للمستشفيات والمرافق الطبية الأخرى. وفي الوقت الذي نعترف فيه بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي، نذكّر إسرائيل بالتزاماتها المحددة بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال لضمان حصول السكان الفلسطينيين على الرعاية الصحية المناسبة وتسهيل ذلك. وندعو إلى ضمان تقديم الدعم العاجل للمستشفيات في شمال غزة لتعود للعمل من جديد. كما يجب لجهود التعافي وإعادة الإعمار في المستقبل إعطاء الأولوية لاستعادة القدرة الطبية في غزة.

ثانياً، يساور الدانمرك بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين، مما أدى إلى وقوع عدد هائل من الضحايا المدنيين في غزة. ويشمل ذلك العاملين في المجال الإنساني وفي مجال الرعاية الصحية. وقد أدت الهجمات على المرافق الصحية في غزة إلى مقتل وإصابة المئات من الأطباء والممرضين والممرضات والمسعفين وغيرهم من المدنيين. تحرم هذه الهجمات الأشخاص الأكثر ضعفا من الرعاية التي يحتاجون إليها، في الوقت الذي يكونون فيه في أمسّ الحاجة إليها. وفي خضم أوامر الإجلاء شبه المستمرة، نلاحظ أيضا أن نقل المرضى ذوي الحالات الحرجة المرتبطة بهذه الهجمات يشكل مخاطر جسيمة على بقائهم على قيد الحياة. وندين أي هجوم على عمال الإغاثة والعاملين في القطاع الطبي. ويجب حمايتهم وفقا لالتزامات الأطراف بموجب القانون الدولي، بما في ذلك عند احتجازهم.

أخيراً، تكتسي إعادة بناء البنية التحتية الصحية في غزة وإعادة تأهيلها بالغ الأهمية، ولكن هذا ليس سوى عنصر واحد من العناصر اللازمة لمعالجة الحالة الإنسانية السيئة في غزة. إن المستوى الهائل من الدمار والخراب الذي أوجزه مقدمو الإحاطات هذا الصباح يؤكد على نقطة واحدة واضحة: الحاجة المطلقة والعاجلة لوقف فوري ودائم لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية رسمية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وينبغي لنا أن نرفع صوتنا معلنين دعمنا لذلك بشكل لا لبس فيه من أجل تخفيف معاناة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وتمهيد الطريق للسلام والاستقرار الإقليميين لصالح الجميع.

ونشكر مصر وقطر والولايات المتحدة على جهودهم الدؤوبة للتوسط في وقف إطلاق النار بين الأطراف، ونأمل أن تتحقق نتيجة لتلك الجهود. إن وقف إطلاق النار أمر أساسي للإفراج عن جميع الرهائن ومعالجة الحالة الإنسانية الكارثية والبدء في إعادة الإعمار والعمل نحو حل الدولتين. ويبقى حل الدولتين هو الحل الوحيد الدائم لهذا النزاع المأساوي الذي طال أمده أكثر من اللازم. ومن أجل تحقيقه، نحن بحاجة إلى سلطة فلسطينية يجري تعزيزها وإصلاحها لتكون هي الأساس الذي تقوم عليه دولة فلسطينية مستقلة تشمل غزة – دولة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في تعايش سلمي.

وبينما نتطلع إلى هذا العام الجديد، دعونا نجدد التزامنا بالسلام والأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط. دعونا نضاعف جهودنا لدعم القانون الدولي وإنهاء هذا العنف الرهيب الذي نشهده. دعونا نتطلع إلى الأمام بحلم وشجاعة. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية التصرف. ويمكنكم الاعتماد على دعم الدانمرك لذلك.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المفوض السامي لحقوق الإنسان السيد تورك والدكتور بيبركورن من منظمة الصحة العالمية والدكتورة حاج حسن على إحاطاتهم الرصينة.

بما أن هذه هي أول جلسة لمجلس الأمن في هذا الشهر وهذا العام، فإني أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بالأعضاء الجدد في المجلس: باكستان وبنما والدانمرك والصومال واليونان. وأتطلع إلى العمل معهم عن كثب.

يحتفل العالم كله ببداية العام الجديد، ولكن لا تبدو هناك أي علامة على التراجع في معاناة الفلسطينيين في غزة التي لا يمكن تصوّرها. إننا منزعجون بشكل خاص من الهجمات المستمرة التي تشنها إسرائيل على المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية في غزة، والتي شرحها مقدمو الإحاطات بالتفصيل.

إن القانون الدولي الإنساني واضح وضوح الشمس. تنص المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة بوضوح على أنه لا يجوز في أي ظرف من الظروف أن تكون المستشفيات المدنية هدفاً للهجوم، بل يجب أن تكون في جميع الأوقات مشمولة بالحماية من جانب أطراف النزاع. والمدنيون والجرحى والمرضى والعاملون في القطاع الطبي – كل هؤلاء الأشخاص يجب حمايتهم أيضاً بموجب القانون الدولي. تقول إسرائيل إن العمليات العسكرية التي قامت بها الأسبوع الماضي في منطقة مستشفى كمال عدوان في شمال غزة كانت محدودة واستندت إلى معلومات استخباراتية تتعلق بوجود بنية تحتية لحماس، وأنه تم اعتقال أكثر من 240 شخصا تصفهم بالإرهابيين. ولكن تجدر الإشارة إلى أن المادة 19 من اتفاقية جنيف الرابعة تفصّل بدقة متطلبات التبرير القانوني لوقف حماية المستشفيات، بما في ذلك ضرورة توجيه الإنذار الواجب مع تحديد مهلة زمنية معقولة. إلا أن من المثير للقلق أن هذا المستشفى قد تعرض لهجمات متكررة من قبل إسرائيل، وفي 27 كانون الأول/ديسمبر 2024 بدأ حرق المنشأة بينما كان المرضى لا يزالون بداخلها. وعلى هذا النحو، فإننا ندعو إلى إجراء تحقيق شفاف ومحاسبة كاملة عن أي انتهاكات.

وفي الواقع، لا يوجد أي مبرر، تحت أي ظرف من الظروف، لإلحاق الأذى بالمدنيين والعاملين في القطاع الطبي. إن الادعاء بأن حماس وجماعات أخرى قد أساءت استخدام المنشأة لا يقلل ببساطة من العبء الواقع على إسرائيل في مراعاة التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. على الرغم من إدعاء إسرائيل بأن قوات الدفاع الإسرائيلية بذلت جهوداً واسعة لتسهيل علاج المرضى، إلا أنه من المقلق للغاية أننا شهدنا عكس ذلك في تقارير إعلامية مروعة وصور متداولة لما حدث فعلياً في مستشفى كمال عدوان. وفي هذا الصدد، لا نزال يساورنا القلق العميق بشأن أوضاع أولئك المرضى الذين أُجبروا على الانتقال إلى مواقع أخرى، بما في ذلك إلى المستشفى الإندونيسي الذي لا يعمل. كما أننا قلقون بشأن التداعيات على الطاقم الطبي الذي اعتقل في مستشفى كمال عدوان، بمن في ذلك مدير المستشفى الدكتور حسام أبو صفية. يجب توضيح مصيرهم. وينبغي لإسرائيل تنفيذ كل التدابير الممكنة لضمان صحة وسلامة

المرضى والطاقم الطبي. كما ندعو إسرائيل إلى حماية حقوق المعتقلين، بمن فيهم الدكتور أبو صفية، ومشاركة المعلومات بشأن التهم وأماكن تواجد المعتقلين، خاصة مع أفراد عائلاتهم.

نلاحظ بقلق بالغ ومتزايد إعلان منظمة الصحة العالمية أن الهجوم الذي وقع الأسبوع الماضي على مستشفى كمال عدوان – آخر مرفق صحي رئيسي في شمال غزة – والذي أدى إلى إغلاقه بالكامل، لم يكن حدثًا معزولًا. فقد تعرض المستشفى ذاته إلى ما لا يقل عن خمسين هجوماً خلال الأشهر الثلاثة الماضية وحدها. كما يثير جزعنا التدمير المستمر للنظام الصحي في غزة، وفق ما ورد تفصيلاً في التقرير الأخير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك الهجمات اليومية على المستشفيات ونقص الإمدادات الطبية.

وعليه، تؤكد جمهورية كوريا مجدداً موقفها الراسخ بشأن الحاجة الملحة لوقفٍ فوري لإطلاق النار في غزة. فلا يمكن إنهاء المعاناة الإنسانية التي لا توصف للمدنيين في غزة في ظل استمرار الأعمال العدائية. ونجدد دعوتنا أطراف النزاع المشاركة بجدية في المفاوضات لتأمين وقف إطلاق النار وتحرير الرهائن. وإذ نضع في الاعتبار أن هجومها الإرهابي المروع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واستمرار احتجازها للرهائن هما السبب المباشر للفوضى الراهنة، يتعين على حماس التفاوض بحسن نية، نظراً للضرورة الإنسانية. كما ينبغي لإسرائيل تقديم التنازلات اللازمة. ونأمل مخلصين أن يتم الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذه في أقرب وقت ممكن، وأن يقود ذلك المنطقة، بما فيها الضفة الغربية ولبنان وسورية والبحر الأحمر، نحو الاستقرار والسلام الدائمين.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة المهمة في مستهل رئاسة الجزائر. وإننا نُشيد بقيادتكم الحكيمة ونؤكد لكم دعمنا الكامل. وتتطلع باكستان إلى العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس لتعزيز جهودنا المشتركة من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى المفوض السامي تورك، والسيد بيبركورن من منظمة الصحة العالمية، والدكتورة حاج حسن على إحاطاتهم الوافية.

إن الأرقام مذهلة، والصورة تتجاوز حدود التصديق. وأود أن أعرب عن امتناني الخاص للدكتورة حاج حسن لمشاركتها وجهات نظر العاملين في مجال الرعاية الصحية، وأرى أنها طرحت العديد من الأسئلة التي لا تزال بلا إجابة. وهنا، في هذا المجلس، يتحتم علينا الإجابة على تلك التساؤلات.

وكما سمعنا مرة أخرى، فإن الوضع في غزة كارثة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً. لم يشهد العالم في أي بقعة من بقاعه انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وتنصلاً من المساءلة كما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة على يد إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال. ويتجلى جانب من تلك الحقيقة المروعة في التقرير الأخير للمفوض السامي لحقوق الإنسان حول الهجمات على البنية التحتية للرعاية الصحية في غزة. إنه يكشف حقيقة لا يمكننا تجاهلها، كما أوضحتم بإسهاب، السيد الرئيس، في بيانكم.

في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحزيران/يونيه 2024، تعرضت 27 مستشفى و 12 منشأة طبية أخرى لما لا يقل عن 136 هجوماً. ولقي أكثر من 500 من العاملين في القطاع

الصحي حتفهم. وبحلول حزيران/يونيه، خرجت 22 مستشفى من أصل 38 في غزة عن الخدمة، مما أوشك بالنظام الصحي على الانهيار التام. إن التدمير الوحشي لمستشفى كمال عدوان – آخر منشأة كبرى عاملة في شمال غزة – جريمة تهز ضمير الإنسانية. فالاستهداف المتعمد للمستشفيات والطواقم الطبية والمرضى والجرحى يتنافى مع كل مبادئ القانون الإنساني ولا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. ولا بد من المساءلة عن هذه الجرائم، فالإدانة وحدها لم تعد تكفي.

ومنذ أكثر من 14 شهراً، يتعرض الشعب الفلسطيني لاعتداء شرس لا هوادة فيه على حياته وحقوقه وكرامته. فقد قتل أكثر 000 45 فلسطيني، يشكل النساء والأطفال أكثر من نصفهم. وشُرّد أكثر من 90 في المائة من سكان غزة البالغ عددهم 2.1 مليون نسمة. ومع تدمير نحو 000 160 وحدة سكنية، بات معظم السكان بلا مأوى. إن حجم حملة الإبادية هذه مروع والنوايا من وراءها لا تخطئها العين. فمنازل غزة ومدارسها ومستشفياتها وحتى تراثها الثقافي أضحى ركاماً. ولم تسلم حتى الأمم المتحدة وموظفوها من هذا العدوان. ما يجري ليس حرباً: بل حملة تقتلع شعباً من جذوره وتطهره عرقياً وتسعى لإفنائه. فالقصف العشوائي للمدنيين والتدمير الممنهج للبنية التحتية الحيوية ليست أحداثاً معزولة. إنها أعمال محسوبة تهدف إلى محو شعب بأكمله من على أرض وطنه.

على مدى عقود، أصدر المجلس قرارات، وأصدرت محكمة العدل الدولية أحكاماً، وصرخ العالم طلباً للعدالة. ومع ذلك، يظل المجلس مشلولاً بشكل يصعب تفسيره، مقوضاً بذلك سلطته ومصداقيته. إننا في لحظة فاصلة تستوجب من المجلس اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة، والتي نرى أنها يجب أن تكون وفق المسارات التالية:

يجب عليه أن يدعو إلى وقف إطلاق النار الآن. يجب على المجلس أن يطالب ويضع موضع التنفيذ وقفاً فورياً وغير مشروط لإطلاق النار لوقف سفك الدماء والدمار في غزة.

عليه ضمان رفع الحصار. فيجب رفع الحصار اللاإنساني المفروض على غزة دون إبطاء. ويجب أن تتدفق المواد الغذائية والإمدادات الطبية والمساعدات الإنسانية بحرية إلى المحتاجين إليها بشدة.

وعليه المطالبة بالمساءلة. فلا بد من تحقيق العدالة. ويجب أن تضمن التحقيقات المستقلة والشفافة في استهداف البنية التحتية الطبية وغيرها من جرائم الحرب محاسبة مرتكبيها. ولا بد من إنهاء الإفلات من العقاب.

ويجب عليه إنشاء ممرات آمنة. فيجب حماية المدنيين. ولا بد من إنشاء ممرات إنسانية آمنة تتيح للناس الوصول إلى الرعاية المنقذة للحياة. كما يجب أن تعطي جهود إعادة الإعمار المستقبلية الأولوية لإعادة بناء النظام الصحي المحطم في غزة.

يجب عليه إحياء حل الدولتين. فالأفق السياسي ضروري للسلام ولا بد من وجود عملية لتحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا بد من إنهاء الاحتلال حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ومتصلة جغرافيا على حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

يجب أن تمنح فلسطين العضوية الكاملة. يجب الاعتراف بفلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. وفي رأينا، هذه ليست مجرد لفتة رمزية – بل هي ضرورة أخلاقية لضمان اللارجعة عن حل الدولتين.

إننا نعيش لحظة فارقة في التاريخ. العالم بأسره يراقبنا. هل سيتحمل مجلس الأمن مسؤوليته أم سيستمر في غض الطرف عن المأساة التي تتكشف أمام أعيننا؟ إن الصمت تواطؤ، كما قلت سيدي الرئيس، وأود أن أضيف أنه يرقى إلى مستوى الإفلاس الأخلاقي. هل يمكننا أخيراً أن نتكاتف للدفاع عن الاحترام العالمي لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ودعمه؟ أعتقد أن هذا هو السؤال المطروح علينا. يتطلع الشعب الفلسطيني إلى المجلس من أجل الأمل والعدالة والوعد بالسلام. يجب ألا نخذله. يجب وضع حد لسفك الدماء في غزة. يجب أن تتوقف المعاناة المستمرة للرجال والنساء والأطفال الأبرياء. دعونا نتجاوز الانقسام. لنتحد في السعي لتحقيق السلام القائم على العدالة والكرامة الإنسانية والشرعية الدولية. دعونا نعطي معنى للوعد "بعدم تكرار ذلك أبدًا". لنثبت خطأ المشككين. لنعمل الآن.

السيد د ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. تعلمون أنه يمكنكم التعويل على دعم فرنسا الكامل. كما أود أن أرحب بالأعضاء الخمسة الجدد في المجلس. وأخيراً، أشكر السيد تورك والدكتور بيركورن والدكتورة حاج حسن على إحاطاتهم.

بعد مرور 14 شهراً من الصراع، لا يزال الفلسطينيون في غزة يعانون من ظروف معيشية غير كريمة ولا يزالون محرومين من كل شيء. تدعو فرنسا مرة أخرى إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة. هذه هي الطريقة الوحيدة التي تسمح بحماية السكان المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، والتي يحتاجها هؤلاء السكان بشدة. وتدعو فرنسا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ستواصل فرنسا إدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن. إن الخطورة الشديدة للوضع تلزمنا بذلك. الوضع في غزة كارثي، بما في ذلك من حيث الحصول على الرعاية الصحية. تدين فرنسا العمليات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة التي استهدفت العديد من المستشفيات، ولا سيما مستشفى كمال عدوان. يجب على إسرائيل الامتثال للقانون الدولي الإنساني الذي يطالب باحترام وحماية البنية التحتية الطبية والعاملين في المجال الطبي. تشكل عرقلة المساعدات الإنسانية انتهاكًا خطيراً للقانون الدولي الإنساني. من واجب إسرائيل السماح بإيصال المساعدات. يجب فتح جميع نقاط العبور وضمان أمن القوافل والجهات الفاعلة في المجال الإنساني ورفع أي قيود. وأخيراً، تؤكد فرنسا مجدداً على أنه لا يمكن الاستغناء عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الاستجابة الإنسانية في غزة.

على المجلس أن يعمل على الاستجابة لحالة الطوارئ والعمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، وهو ما يتطلب التنفيذ الفعال لحل الدولتين. هذا الحل مهدد الآن بسبب تسارع وتيرة الاستعمار غير القانوني للضفة الغربية. ستشارك فرنسا بشكل كامل. وستشارك في حزيران/يونيه، مع المملكة العربية السعودية، في رئاسة مؤتمر دولي حول تنفيذ حل الدولتين. وستظل فرنسا نشطة في مجلس الأمن لكفالة مساهمة

المجلس في هذا الحل، وهو الحل الوحيد الكفيل بضمان أمن إسرائيل وتمكين إقامة دولة للفلسطينيين. تدعو فرنسا إلى إنشاء سلطة فلسطينية بعد إصلاحها، قادرة على ممارسة مسؤولياتها في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن جلسة اليوم هي أول جلسة رسمية في الشهر، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الجزائر على توليها رئاسة مجلس الأمن وأرحب ترحيبا حارا بالأعضاء المنتخبين الجدد – الدانمرك واليونان وباكستان وبنما والصومال واليونان. وأشيد أيضا بالولايات المتحدة على قيادتها القديرة للمجلس في كانون الأول/ديسمبر، وأتقدم بأطيب التمنيات لوفود إكوادور واليابان ومالطة وموزامبيق وسويسرا التي اختتمت للتو فترة عضويتها. وإذ أنتقل إلى جدول أعمالنا لهذا اليوم، أشكر الجزائر على تنظيم هذه الجلسة المهمة لمناقشة الهجمات الإسرائيلية المستمرة ضد المستشفيات والمرافق الصحية في غزة. ونعرب عن امتناننا للتحديثات التي قدمها المفوض السامي فولكر تورك، والدكتور ريك بيبركورن والدكتورة تانيا حاج حسن.

تعرب غيانا عن حزنها الشديد لأن العام الجديد يشهد استمرار معاناة الشعب الفلسطيني التي لا تطاق بسبب الحرب الإسرائيلية الوحشية على غزة. ليس أمام مئات الآلاف من المدنيين خيار سوى العيش في الخيام، معرضين لظروف الشتاء القاسية. ومن أكثر العواقب المدمرة موت الرضع الذين لا يستطيعون الحفاظ على درجة حرارة أجسامهم من شدة البرد، والذين لا يستطيعون الوصول إلى البنية التحتية الطبية التي يمكن أن تحافظ على حياتهم. في الأسبوع الماضي، أفادت الأمم المتحدة أن سلسلة من الهجمات المميتة التي شنها الجيش الإسرائيلي على المستشفيات في غزة وبالقرب منها قد دفعت بنظام الرعاية الصحية إلى حافة الانهيار التام. تعرضت المستشفيات للغارات الجوية والقصف والحرق. كما لاحظنا من التقرير الأخير الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن الهجمات على المستشفيات في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى حزيران/يونيه 2024 أدت إلى توقف ما يصل إلى 22 مستشفى من أصل 38 مستشفى في جميع أنحاء غزة عن العمل. والحالة اليوم أسوأ بكثير.

ليس هناك ببساطة مكان ولا زمان يمكن فيه اعتبار مثل هذه الحالة مقبولة. ينبغي لهذا الوضع المتردي، على الأقل، أن يعزز عزمنا الجماعي على إنهاء الحرب التي طال أمدها التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بأكمله. إن تدمير نظام الرعاية الصحية في غزة موثق بشكل جيد. لقد أدى هذا الوضع المؤسف، الذي تفاقم بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول الإمدادات الطبية وتوزيعها، وفقًا لمفوضية حقوق الإنسان، إلى تدهور حاد في النتائج الصحية بين جميع السكان، وإلى كارثة صحية ذات أبعاد غير مسبوقة، بما في ذلك انتشار الأمراض المعدية مثل شلل الأطفال والالتهاب الكبد الوبائي "ألف" والإسهال الحاد واليرقان. وما فتئت غيانا مقتنعة بأن الهجمات المستمرة على البنية التحتية للرعاية الصحية في غزة، بما في ذلك الطواقم الطبية، هي جزء من خطة منهجية ضد الشعب الفلسطيني. لقد تعرض للقصف، وإطلاق النار، والحرمان من الطعام والماء، والاعتقال التعسفي والتعذيب. كما تم تهجيره وإجباره على العيش في ظروف غير صحية. أما أولئك الذين تمكنوا من البقاء على قيد الحياة فيواجهون الأمراض وغيرها من عواقب الحرمان، مع قلة أو انعدام إمكانية اللجوء إلى مرافق رعاية صحية عاملة.

وفي كل مرة نعتقد فيها أن الوضع في غزة لا يمكن أن يزداد سوءًا، فإنه يزداد سوءًا. تدين غيانا بأشد العبارات جميع الهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الطبي والإنساني. يجب محاسبة إسرائيل على أفعالها، باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال تترتب عليها مسؤوليات قانونية محددة. لا ينبغي التقاعس في ظل استمرار انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة. ونؤكد مجدداً أنه لا ينبغي الشعور بالارتياح لمجرد الدعوة إلى الالتزام بالقانون الدولي من دون اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذا الالتزام. تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة لدعم القانون الدولي وضمان حماية المدنيين والأعيان المدنية في جميع أنحاء غزة. وتدعو غيانا مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة وإنهاء حملة العنف التي تشن ضد الشعب الفلسطيني. يظل حل الدولتين هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق.

وتشيد غيانا بمنظمة الصحة العالمية وشركائها على جهودهم الدؤوبة لمواصلة تقديم الرعاية الصحية والإمدادات الطبية الأساسية ومستلزمات النظافة الصحية والغذاء والمياه وسط الفوضى المستمرة في شمال غزة. إننا ندعو إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية والرعاية الصحية المنقذة للحياة للفلسطينيين. كما نناشد الزملاء أعضاء المجلس العمل معاً لوضع حد لهذه المأساة المستمرة.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نلتقي فيها هذا الشهر فإني أود أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح خلال فترة رئاستكم. كما أرحب بالأعضاء الجدد في المجلس وأتطلع إلى العمل معهم. وأشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم وأشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم. من المناسب جداً أن نبدأ العام الجديد بجلسات الإحاطة التي ستُعقد اليوم لتكون بمثابة اختبار واقعي للمجلس.

إن إحاطات مجلس الأمن ليست غاية في حد ذاتها. فالغرض منها هو أن يفكر مجلس الأمن في الحقائق التي تم الاستماع إليها من أجل تحديد المدى الذي تشكل فيه المخاوف المثارة تهديداً لسلام وأمن ورفاه السكان المدنيين واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لذلك.

في العام الماضي أمضينا ساعات طويلة في مناقشة الوضع الكارثي في غزة. وكانت كل إحاطة فاجعة ووحشية وتتذر بالفناء أكثر من التي تليها. لقد علمنا أن الأوساط الصحية في غزة صاغت مصطلحاً جديداً: "طفل مصاب لم يبق من أسرته أحد على قيد الحياة". وقد اطلعنا على معلومات حول قيام الأطباء بإجراء عمليات البتر دون تخدير، بما في ذلك على الأطفال. وناقشنا المكالمات الهاتفية المفجعة التي جرت بين عاملي مكالمات الطوارئ وهند ذات السنوات الست التي عُثر عليها فيما بعد ميتة مع المسعفين. لم يكن لدينا أي نقص في الحقائق الثابتة حول الوضع على أرض الواقع. لقد أمضينا ساعات وأياماً وأسابيع وشهوراً عديدة أخرى في محاولة لإيجاد صوت موحد للمجلس – في كثير من الأحيان دون جدوى – من أجل اتخاذ إجراء مناسب في المجلس. نبدأ هذا العام بأخبار وصول أطفال رضع متوفين عند وصولهم إلى المستشفى. لقد تجمدوا حتى الموت.

إن رسائل الدكتورة حاج حسن مؤثرة بالنسبة لنا جميعاً، ولكن لا ينبغي أن تكون مفاجئة لنا جميعاً. ما تخبرنا به كل واحدة من هذه الإحاطات هو أن كل شيء ضروري لاستمرار الحياة البشرية يتعرض للهجوم في غزة. يبدو أن أيدي مجلس الأمن مقيدة، لكن هذه الإحاطات ورسائل الاستغاثة هي تذكير بالسبب الذي يدعونا إلى عدم الاستسلام والاستمرار في المحاولة لكي يرقى المجلس إلى مستوى اسمه ومسؤولياته.

وتؤكد سلوفينيا على أن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسؤولية القانونية عن ضمان توفير الخدمات الطبية والصحة العامة والنظافة الصحية والحفاظ عليها. لذلك نشعر بالجزع من النتائج التي توصل إليها تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الهجمات على المستشفيات خلال تصعيد الأعمال العدائية في غزة. وفي الوقت الذي تابعنا فيه العديد من الهجمات والعمليات على مرافق الرعاية الصحية الرئيسية، يسلط التقرير والمفوض السامي تورك في إحاطته اليوم الضوء على نمط من الهجمات المماثلة على المستشفيات من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. يتناول التقرير أيضاً الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وضع الحماية للمستشفيات والعاملين في المجال الطبي.

إننا نشعر بالجزع من عدم تلقي الإصابات المساعدة المنقذة للحياة، وتزايد مخاطر وفيات الأمهات والأطفال التي يمكن الوقاية منها، وفقدان إمكانية الحصول على علاجات الأمراض المزمنة. لقد تم تفكيك البنية التحتية الحيوية للصحة العامة، بما في ذلك نظام المياه والصرف الصحي بأكمله، بشكل منهجي، كما أكد اليوم الدكتور بيبركورن، ممثل منظمة الصحة العالمية في الأراضي المحتلة. لقد تم تقييد عمليات الإجلاء الطبي، إلى جانب الإمدادات الطبية الأساسية والمواد الأساسية. وحوصرت المستشفيات وهوجم العاملون في المجال الطبي، وأزهقت حياة العديد منهم أثناء إنقاذهم للآخرين. تم تحدي عمل الأونروا، المزود الرئيسي لخدمات الرعاية الصحية في غزة، والقائمة تطول.

والآن، يتم احتجاز مدير مستشفى كمال عدوان بعد أشهر من الاعتداءات المتكررة ومداهمة المستشفى الأسبوع الماضي، مما أدى إلى خروج المستشفى عن الخدمة وترك المرضى يواجهون مصيرهم. وندعو إلى إطلاق سراحه. وندعو إلى تمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إلى المحتجزين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، وضمان عودة المستشفيات في شمال غزة للعمل مرة أخرى. كما نواصل المطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الرهائن. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء المعلومات حول محاولة الانتحار.

وقد أظهرت حملة التطعيم ضد شلل الأطفال أنه عندما تكون هناك إرادة جماعية، فلن نعدم الوسيلة. ولكن يبدو أن السلطة القائمة بالاحتلال لا تملك الإرادة لإنقاذ المدنيين في غزة. على العكس من ذلك، مع الإحساس بالإفلات من العقاب على التدمير المستمر لغزة، يبدو أنه لم تعد هناك أي إنسانية متبقية في غزة – لا للفلسطينيين ولا للرهائن.

ليست المستشفيات ساحة معركة ولا ينبغي أن تكون كذلك. هذا مخالف للقانون. ونؤكد على الواجب الأخلاقي والقانوني لاحترام الوضع المحمي للمستشفيات والجرحى والمرضى والطاقم الطبي ووسائل النقل والمعدات الخاصة بهم. وفي هذا الصدد، نشجب جميع انتهاكات هذا الواجب وندعو إلى الاحترام الكامل

للقانون الدولي، بما في ذلك جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. يجب حماية جميع هؤلاء الأشخاص والأعيان بشكل فعال وعدم مهاجمتهم أو استخدامهم لأغراض عسكرية.

في تشرين الأول/أكتوبر 2023، دعت سلوفينيا إلى إجراء تحقيق مستقل وكامل وسريع وفعال في الهجوم على المستشفى الأهلي. ونحن اليوم نؤيد دعوة المفوض السامي تورك إلى إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية وشفافة في الحوادث والاعتداءات على الرعاية الصحية، بما في ذلك أثناء حصار المستشفيات، بما يؤدي إلى المساءلة الكاملة.

لا توجد حجة مقنعة لاستمرار هذه الحرب على الفلسطينيين في غزة. ونواصل الدعوة إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو إلى الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، وندعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. إننا نتفق مع الدكتورة حاج حسن على أن الكيل قد طفح.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئكم سيراليون، سيدي الرئيس، وتهنئ الجزائر على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير 2025. ونؤكد لكم دعمنا الكامل. ونشكر الولايات المتحدة الأمريكية على رئاستها الناجحة في كانون الأول/ديسمبر 2024 ونثني عليها.

كما نرحب بالأعضاء المنتخبين حديثاً في المجلس، وهم باكستان وبنما والدانمرك والصومال واليونان. ونتطلع إلى العمل بالتعاون مع الأعضاء الجدد والمجلس بأكمله لمساعدته في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة.

وإنني إذ أشكر وفد الجزائر على طلب وعقد جلسة الإحاطة اليوم، أشكر أيضاً السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والدكتور ريك بيبركورن، ممثل منظمة الصحة العالمية في الضفة الغربية وغزة، الأرض الفلسطينية المحتلة، على إحاطتيهما الجادتين اللتين تصفان الوضع المروع في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، أشكر الدكتورة تانيا حاج حسن، الطبيبة في منظمة تقديم المساعدة الطبية إلى الفلسطينيين، على مساهمتها المقنعة.

إننا إذ نبدأ العام الجديد، نتوجه بأفكارنا ودعائنا إلى المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين تعرضوا لحرب طويلة الأمد، وفقدوا أحباءهم وممتلكاتهم، ونزحوا من منازلهم، وإلى أولئك الذين ما زالوا محتجزين كرهائن أو يعانون من العقاب الجماعي. إننا نقف متضامنين مع المدنيين في قطاع غزة والمدنيين في مناطق النزاع النشطة الأخرى التي تطغى عليها الإهانة والوحشية وسلسلة من الأزمات التي هي من صنع الإنسان وتهدد سلامتهم.

هذه الكلمات المهمة تستحق التكرار – حتى الحروب لها قواعدها. غير أن النزاع في غزة وضع جميع مبادئ وقواعد القانون الدولي التي تصون كرامة الإنسان حتى في أوقات النزاع موضع الاختبار. ويكمن في صميم تلك المبادئ حماية المدنيين، بما في ذلك العاملون في المجال الطبي والمرافق الضرورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، والحفاظ على الكرامة الإنسانية. وعلى الرغم من أوجه الحماية التي يوفرها القانون الدولي، فإن العنف المستمر في غزة يشهد اعتداءات متكررة على

المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية ووسائل النقل الخاصة بهم – وهي انتهاكات تمس صميم حقوق الإنسان وجوهر القانون الدولي الإنساني.

وفي أوقات النزاعات المسلحة، يتضمن القانون الدولي الإنساني أحكاماً من خلال قواعده الإنسانية لحماية إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. وهذه القواعد ملزمة لأطراف النزاع، وهي تنطبق على الجرحى والمرضى والعاملين في المجال الطبي والوحدات الطبية ووسائل النقل الخاصة بهم. ولا يجوز للأطراف في نزاع مسلح عرقلة تقديم الرعاية من خلال منع مرور العاملين في المجال الطبي. ويجب عليها تسهيل الوصول إلى الجرحى والمرضى وتوفير المساعدة والحماية اللازمتين للعاملين في المجال الطبي. وعموماً، يقع على عاتق الدول التزام بالحفاظ على نظام رعاية صحية فعال. وفي حالات الاحتلال، من واجب الدولة القائمة بالاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، لكفالة وصيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية، في جملة أمور.

وفي سياق الحالة في فلسطين، تقع على عاتق إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، مسؤولية ضمان الحصول على الرعاية الصحية في إطار نظام رعاية صحية يعمل بفعالية وليس تدمير نظام الرعاية الصحية الهش أصلاً. وفي أعقاب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 التي تستحق الإدانة والتي قادتها حماس، شهدنا موجة من العنف المتواصل في الأرض الفلسطينية المحتلة في خضم ظروف معيشية مروعة ومستوى عالٍ من انعدام الأمن والغارات الجوية على المباني السكنية والمستشفيات والمناطق المكتظة بالسكان. وتشعر سيراليون ببالغ القلق إزاء البيان المشترك الصادر عن مقررة الأمم المتحدة الخاصة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الصحة وتقييمهما الذي جاء فيه:

”إن اعتداء إسرائيل السافر على الحق في الصحة في غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة ينزلق إلى مستويات جديدة من الإفلات من العقاب“.

وعلى غرار الإحاطة التي قدمها ممثل منظمة الصحة العالمية، تبرز آخر المستجدات الواردة من الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني الوضع الحرج للحالة الصحية في قطاع غزة، حيث تعرضت المستشفيات للقصف وتعرض العاملون في المجال الصحي للقتل أو الاحتجاز أو لكليهما، بالإضافة إلى عدم توفر الإمدادات الطبية اللازمة لعلاج الجرحى والمرضى. وقد دفعت الهجمات على المستشفيات وفي محيطها نظام الرعاية الصحية إلى حافة الانهيار، حيث لا يزال أكثر من 85 في المائة من مرافق الرعاية الصحية متوقفاً عن العمل. وأدت الغارات الأخيرة في محيط مستشفى كمال عدوان – وهو أحد المرافق الصحية الرئيسية في الشمال – إلى إخراج ذلك المرفق من الخدمة. ويتوقع خبراء الصحة أنه في حال عدم تقديم الرعاية اللازمة، فإن عدد الوفيات الناجمة عن الأمراض سيتجاوز تلك الناجمة عن الغارات الجوية في وقت أقرب مما يتصوره أحد، حيث يعيش المدنيون في ظروف غير صحية وسط تراكم النفايات الصلبة وطفح مياه الصرف الصحي والتعرض لظروف الطقس القاسية دون مأوى مناسب أو مرافق صحية مناسبة. ونأسف بشدة لسماعنا تقارير عن وفاة أطفال رضع ومدنيين آخرين بسبب تردي ظروف السكن والظروف

الجوية القاسية. إن الوضع المروع الذي يعيشه الفلسطينيون ربما يكون تداركه أمرا غير ممكن، وهو انتهاك صارخ لكرامة الشعب الفلسطيني وحقوقه الإنسانية.

وإذ نفكر في مقتل أكثر من 541 45 فلسطينيا وإصابة 338 108 حتى الآن في قطاع غزة، نحث مجدداً الأطراف المتنازعة على وقف جميع الهجمات على المدنيين والبنى التحتية المدنية وتجنب أي أعمال أخرى قد تودي بحياة المزيد من الأرواح أو تتسبب في المزيد من الإصابات. ويجب تجنب أي ظروف يمكن أن تؤدي إلى القتل المتعمد للمدنيين بأي ثمن وندعو الأطراف المتنازعة إلى احترام ودعم حقوق جميع الناس في الحياة والكرامة والغذاء والمياه – وهو الحد الأدنى المطلوب لبقاء الإنسان.

وكما سمعنا من السيد تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فإن القانون الدولي – ولا سيما اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين – يحظر بشكل لا لبس فيه استهداف العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية في النزاعات المسلحة. ويؤكد الإطار القانوني الذي تجسده مبادئ الإنسانية والحياد الطبي والمصمم لصون حياة الإنسان وكرامته على وجوب احترام الوحدات الطبية وحمايتها. وينبغي السماح للعاملين في المجال الطبي، الذين يمثل مدير مستشفى كمال عدوان وفريقه الطبي رمزاً لهم، بأداء مهامهم دون تدخل وينبغي حمايتهم من أي اعتداء ويجب حماية المرافق الطبية. ويتعين عدم استخدام تلك المرافق لأغراض عسكرية للحفاظ على وضع الحماية الذي تتمتع به. وعلى جميع الأطراف أن تتوقف عن الاستغلال الممنهج للمرافق الطبية. ويجب أن يكون واضحاً لجميع الدول والجهات من غير الدول أن القانون الدولي يحظر الهجمات والتهديدات ضد الجرحى والمرضى والعاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصراً مهام طبية أو ضد وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك ضد المستشفيات وسائر المرافق الطبية.

وقد أكد مجلس الأمن في الواقع مراراً وتكراراً ضرورة الالتزام الصارم بتلك المبادئ. وأدان المجلس، في القرار 2286 (2016)، استهداف العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية، داعياً إلى حماية العاملين في المجال الطبي وتوفير الرعاية الصحية في مناطق النزاع دون عوائق. وطالب المجلس جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء، ولا سيما التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين. كما طالب المجلس جميع أطراف النزاع المسلح بتسهيل المرور الآمن ودون عوائق للعاملين في المجالين الطبي والإنساني. وأكد القرار 2286 (2016) أيضاً الحاجة الماسة لمحاسبة المسؤولين عن انتهاك القانون الدولي الإنساني وضمان أن يتمكن العاملون في المجال الطبي من العمل بحرية وأمان. ونشير في هذا الصدد إلى أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن حظر الهجمات المتعمدة على المستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى والوحدات الطبية.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمجلس، محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات واتخاذ خطوات فورية لضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الطبي والحفاظ على البنية التحتية للرعاية الصحية في مناطق النزاع مثل غزة. ويتحتم على جميع الأطراف المشارِكة في النزاع أن تتقيد بالتزاماتها القانونية وأن تراعي حرمة الرعاية الصحية في أوقات الحرب.

أود أن أختتم بياني بكلمات المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس غيبريسوس: إن أفضل دواء هو السلام. وكلما سمحنا باستمرار هذه الحرب، عظمت التكلفة. ونطالب مرة أخرى بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن كخطوات أولى لإنهاء اللاإنسانية في غزة واستهلال فترة من الاستقرار في المنطقة.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أهنئ الجزائر على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأرحب بمشاركة باكستان وبنما والدانمرك والصومال واليونان رسمياً في أعمال المجلس. وتتطلع الصين إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس حتى يتسنى لمجلس الأمن أن يفي بفعالية بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأشكر الجزائر على مبادرتها بعقد جلسة اليوم. وأشكر السيد تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والدكتور بيبركورن والدكتورة حاج حسن على إحاطاتهم.

مع مطلع العام الجديد، يتوقع الناس أن يتخذ كل شيء مظهراً جديداً. ولكن الموت لا يزال يلقي بظلاله في غزة، حيث لم تتوقف إسرائيل عن أعمال القصف والهجمات ولو للحظة واحدة. وبالنسبة للناس في غزة، لم يكن هناك عد تنازلي للاحتفال بسعادة بقدوم العام الجديد، بل كانوا يستعدون لموجة القصف المقبلة التي قد تحدث في أي وقت. وقبل حلول العام الجديد مباشرة، وقعت مأساة شنيعة في شمال غزة. وشنت القوات الإسرائيلية هجوما على مستشفى كمال عدوان، وهي المؤسسة الوحيدة المتبقية للخدمات الطبية الشاملة في شمال غزة، واحتجزت الموظفين الطبيين وموظفي الرعاية الصحية قسرا ونقلت المرضى الأبرياء بالقوة، مما تسبب في وفاة عدد كبير من الأشخاص وإغراق المستشفى في بحر من النيران. وهذا العمل ينتهك القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني. وهو عمل مروع، وتدينه الصين بشدة.

وليست هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها مستشفى كمال عدوان للهجوم وليس هو المستشفى الوحيد في غزة الذي يتعرض للهجوم. فقد جاء في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنه، حتى شهر حزيران/يونيه 2024، شُن 136 هجوما على ما لا يقل عن 27 مستشفى و 12 مؤسسة طبية في غزة، ما أودى بحياة أكثر من 500 من الموظفين الطبيين. إن حماية سلامة المرافق الطبية في النزاعات المسلحة هي بيت القصيد بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي غياب أدلة كافية تثبت تحول المرافق الطبية إلى مرافق معادية، فإن شن هجمات عشوائية متعمدة وواسعة النطاق ضد المؤسسات الطبية، تتسبب في وقوع ضحايا من المدنيين الأبرياء، يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويمكن أن يشكل جرائم حرب. كما أن هناك تحليلات تشير إلى أن الهجمات المميتة التي تشنها إسرائيل على المؤسسات الطبية في غزة لدفع النظام الطبي في غزة إلى حافة الانهيار تندرج ضمن استراتيجية منهجية لجعل غزة غير صالحة للسكن. وتعرب الصين عن قلقها البالغ إزاء ذلك ومعارضتها الشديدة له. ونحث إسرائيل على التقيد فعليا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والتوقف عن تحويل المستشفيات إلى ساحات قتال والتوقف عن شن هجمات على المرافق الطبية وعلى ضمان سلامة المؤسسات الطبية والعاملين في القطاع الطبي والإفراج عن جميع المحتجزين منهم.

لقد سبب النزاع في غزة كارثة إنسانية غير مسبوقة وخسائر في صفوف المدنيين. ومع دخول النزاع شهره الخامس عشر واستمراره مع بداية عام 2025، يظل إنهاء النزاع واستعادة السلام المسألة الأكثر

إلحاحا وواجبا تأخر مجلس الأمن في الوفاء به منذ فترة طويلة جدا. ويدعي البلد المعني بشكل متكرر قرب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ولكن الواقع هو استمرار القتل والموت. وأود أن أشدد على وجوب تجاوز الخلافات في المفاوضات بالإرادة السياسية وليس بإزهاق أرواح الأبرياء. فالانتصار في الحرب لا يعني بالضرورة تحقيق السلام واللجوء إلى القوة العسكرية وحدها لا يكفل الأمن الدائم. وتحث الصين إسرائيل على تلبية النداءات القوية التي يوجهها المجتمع الدولي وعلى وقف جميع أعمال المغامرة العسكرية فورا. وتدعو الصين إسرائيل إلى رفع القيود المفروضة على وصول المساعدة الإنسانية إلى غزة وعلى وقف تنفيذ مشاريع القوانين التي تستهدف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وإلغائها على الفور وضمان السلامة والتسهيلات لها وللوكالات الإنسانية الأخرى بما يمكنها من تنفيذ أعمال المساعدة التي تقوم بها. وتؤيد الصين مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق وقف لإطلاق النار في غزة وتخفيف حدة الكارثة الإنسانية وتنفيذ حل الدولتين، استجابة لتوقعات المجتمع الدولي.

السيد سيكريس (اليونان): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهامكم وأتمنى لكم رئاسة مثمرة جدا. وأشكر بحرارة الزملاء والدول الأعضاء الأخرى على ترحيبهم بنا في مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، وممثل منظمة الصحة العالمية الدكتور ريك بيبركورن، والدكتورة تانيا حاج حسن على إحاطاتهم المفصلة والواقعية في آن واحد. فمشاركتهم هنا توفر رؤية قيمة بشأن المسألة المطروحة.

لقد مر 14 شهرا صعبا للغاية على سكان غزة. وحاول مقدمو إحاطات اليوم، إلى جانب من سبقوهم في هذه القاعة خلال العام الماضي، وصف الحالة في قطاع غزة التي تكاد تستعصي على الفهم. فهذه الحالة الخطيرة تدور في دوامة من التدهور على مدار العام الماضي، بينما دفعت الهجمات الأخيرة على المستشفيات النظام الصحي الذي يعاني من قصور أصلا إلى حافة الانهيار التام.

وتشعر اليونان بقلق بالغ لأنه، بعد أكثر من عام من النزاع الدائر في غزة، لا يزال إنهاء المعاناة الإنسانية بعيد المنال. ورغم اعترافنا بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس والصدمة التي مر بها المجتمع الإسرائيلي بعد مقتل 200 1 من مواطنيها واستمرار أسر 100 رهينة منذ 14 شهرا، علينا أن نذكر أنفسنا بأن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني هما بوصلة إنسانيتنا عندما تخفق كل الوسائل الأخرى. وننضم إلى زملائنا من الدول الأعضاء في الدعوة إلى الاحترام الكامل لأحكام القانون الدولي الإنساني الذي يشكل البوصلة والإطار لجميع العمليات في غزة. والقانون الدولي الإنساني يقتضي منا عدم إساءة استخدام المستشفيات لأي أغراض عسكرية وعدم تنفيذ أي عمليات ضد هذه المنشآت تحت ذريعة مزاعم غامضة. ويشكل تدمير نظام الرعاية الصحية، إلى جانب قتل المرضى والعاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين وغيرهم من المدنيين، انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويجب وضع حد لمعاناة جميع الضحايا ولتجريدهم من إنسانيتهم. وينبغي فتح جميع المعابر لإيصال المساعدات، كما ينبغي حماية الملاذات وعدم تحويلها إلى مصائد موت لمن أُجبروا على الفرار. ومن المهم في الوقت نفسه إيصال المساعدات الإنسانية دون أن تتعرض للنهب على أيدي العناصر الإجرامية التي

تعيث فسادا في المنطقة. ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ذات أهمية حيوية للسكان المدنيين.

لا يمكن التعامل مع الأزمة الإنسانية الحالية في قطاع غزة من دون الحوار والدبلوماسية. ولا يكفي الضغط العسكري وحده لدحر الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة. فمنذ وقوع الهجمات المروعة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والآلام التي ألحقتها بالمجتمع الإسرائيلي، لا يزال الرهائن في الأسر، بينما يسود الموت والدمار والمرض في غزة. وما من شك أن السبيل الوحيد لتغيير مجرى الأمور هو وقف إطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والتوزيع العاجل للمساعدات على نطاق واسع ودون عوائق. والحل الوحيد الطويل الأجل للمنطقة هو تنشيط العملية السياسية من أجل تمهيد الطريق لأفق سياسي لحل الدولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن.

قبل يومين فقط، استقبلنا جميعا العام الجديد واتخذ معظمنا قرارات بمناسبة العام الجديد. وكان قرارنا تمثيل بلدنا بكرامة في هذه الهيئة. وفي هذا الوقت من العام، لا يسعني إلا أن أفكر في سكان في غزة وأسر الرهائن في إسرائيل وأعتقد أن السلام هو مطلبهم وأملهم لهذا العام – وهو هدية يجدر بنا أن نحاول تقديمها لهم.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأنضم إليكم وإلى الآخرين في الترحيب بباكستان وبنما والدانمرك والصومال واليونان في المجلس. وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة المهمة هذه، كما أشكر الدكتور بيركورن والمفوض السامي تورك والدكتورة حاج حسن على إحاطاتهم القوية والمقنعة وعلى عمل أفرقتهم في الميدان.

نشعر جميعا بالفزع إزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة. فمن غير المقبول على الإطلاق أن العديد من المرافق الطبية قد دُمرت أو لحقت بها أضرار منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر وأن أكثر من 000 1 من العاملين في المجال الطبي قد قُتلوا أو أصيبوا أو احتُجزوا. وكما ذكرتنا الدكتورة حاج حسن، فإن نداءات الاستغاثة التي يوجهونها تُقابل بالتجاهل. وبعد الإخلاء القسري لمستشفى كمال عدوان، لا توجد الآن مستشفيات عاملة في محافظة شمال غزة. ويؤدي تدهور سبل الحصول على الخدمات الطبية في جميع أنحاء غزة إلى تفاقم سوء التغذية الحاد لدى الأطفال وخطر المجاعة الوشيك وانتشار الأمراض المعدية.

وبينما نواجه هذه الحالة المفجعة، تكرر المملكة المتحدة ثلاثة مطالب رئيسية وأساسية.

أولا، ندعو إلى حماية المدنيين والموظفين الطبيين تمشيا مع القانون الدولي الإنساني. وتقع على عاتق إسرائيل المسؤولية عن ضمان حصول المدنيين على الرعاية الطبية الحيوية وتمكين الممارسين الطبيين من العمل بأمان. وتواصل المملكة المتحدة حث إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2286 (2016). كما ندعو إسرائيل إلى توضيح مكان وجود الطواقم الطبية المحتجزة من المستشفيات في الشمال. إننا على علم بالتقارير التي تفيد باستخدام حماس

للبنية التحتية المدنية في عملياتها، بما في ذلك المستشفيات. والمملكة المتحدة تدين تلك الأعمال بشدة. ومن الواضح أن حماس – بحشر نفسها في البنية التحتية المدنية – عرّضت المدنيين الفلسطينيين والطواقم الطبية الفلسطينية للخطر. غير أننا نعيد التأكيد على أن الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المستشفيات والعاملين في مجال الرعاية الصحية بلا قيد أو شرط.

ثانيا، يجب أن يسمح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالقيام بدورها الأساسي، بما في ذلك تقديم الخدمات الطبية، ونرفض رفضا قاطعا المحاولات الرامية إلى تقويض ولايتها. وقد التزم رئيس وزراء بلدي، في 11 كانون الأول/ديسمبر، بتقديم 16.5 مليون دولار إضافية للأونروا لدعم الخدمات الحيوية، بما في ذلك الرعاية الطبية. كما تدعم المملكة المتحدة أيضاً توفير الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك من خلال توفير التمويل لمنظمة الإغاثة الطبية البريطانية غير الحكومية يوكي ميد (UK-Med) لتشغيل مستشفى ميداني وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأخرى في غزة.

ثالثًا، يجب على إسرائيل أن تبذل المزيد من الجهد لمعالجة هذه الأزمة على الفور، ويجب على الطرفين إنهاء هذه الحرب في نهاية المطاف.

وستواصل المملكة المتحدة الضغط من أجل وقف فوري لإطلاق النار، ومن أجل إطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين بقسوة من قبل حماس، ومن أجل توفير حماية أفضل للمدنيين ومن أجل دخول المزيد من المساعدات باستمرار إلى غزة ومن أجل طريق للسلام والاستقرار على المدى الطويل.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): أهنئكم، السيد الرئيس، على تولي الجزائر رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وتعرب بنما عن امتنانها لرئاسة المجلس على عقد هذه الجلسة الهامة، ولممثل منظمة الصحة العالمية للضفة الغربية وغزة، الدكتور ريك بيبركورن، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، على إحاطتيهما، وللدكتورة تانيا حاج حسن، ممثلة منظمة تقديم المساعدة الطبية إلى الفلسطينيين، على بيانها المؤثر.

إننا هذه الهيئة الموقرة اليوم لأول مرة بشعور عميق بالإلحاح والمسؤولية في ضوء تدهور الحالة في قطاع غزة وتداعياتها على الاستقرار الإقليمي والعالمي. لقد وصلت الأزمة الإنسانية في غزة، كما يتضح من مختلف وكالات الأمم المتحدة، إلى أبعاد مثيرة للقلق على نحو متزايد. فقد لقي أكثر من 000 45 شخص حتفهم، وأصيب عشرات الآلاف بجروح، ونزح أكثر من مليوني نسمة من مكان إلى آخر، مع احتياجات عاجلة من حيث الغذاء والحصول على المياه النظيفة والرعاية الطبية والمأوى، خاصة في ظل الطقس الشتوي القاسي. فالتقارير الواردة عن الأطفال الذين فقدوا حياتهم بسبب انخفاض درجة حرارة الجسم تقشعر لها الأبدان.

يسلط أحدث تقرير للأمين العام للأمم المتحدة عن تنفيذ القرار 2334 (2016) الضوء على حقيقة أن الخدمات الأساسية في غزة دمرت بالكامل، حيث أن الخدمات الصحية في وضع حرج وتواجه خطر الانهيار التام بسبب النقص الحاد في الأدوية وسيارات الإسعاف والعلاجات المنقذة للحياة والكهرباء والمياه النظيفة. وقد أصبحت تلك الحالة مأساوية بشكل متزايد، لدرجة أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أفاد في

كانون الأول/ديسمبر أنه بعد 14 شهراً من القصف، أصبحت غزة موطناً لأكبر عدد من الأطفال المبتورين في التاريخ الحديث.

وبالإضافة إلى الخطر على الحياة والسلامة الجسدية والحماية، فإن أكثر من 000 540 امرأة وفتاة في غزة بحاجة ماسة إلى الحصول على المنتجات الأساسية لضمان العناية بحياتهن بكرامة ورفاهية في فترة الحيض، وهو أمر بالغ الأهمية ليس فقط للحفاظ على صحتهن الجسدية بل كذلك لحماية سلامتهن وضمان جودة حياتهن في خضم الأزمة الإنسانية التي لا تزال تتفاقم.

ويساورنا القلق من استمرار تعرض المستشفيات والعاملين في المجال الصحي والمدارس ومرافق الأمم المتحدة وغيرها من المواقع المحمية للهجوم في النزاع المسلح، الأمر الذي يعيق تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية للسكان الفلسطينيين ويحول المستشفيات إلى ساحات قتال جديدة حسب رأي المدير العام لمنظمة الصحة العالمية. ونعرب عن تضامننا مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، الذي وقع ضحية هجوم في اليمن حيث خاطر بحياته لحماية حرية موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من المدنيين.

ونرفض بشدة الاعتداءات على عمال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة واحتجازهم غير المبرر، لأنهم يعملون في ظروف قاسية لمساعدة من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، مخاطرين بحياتهم. وتلك الأعمال غير مقبولة. كما نعرب عن قلقنا البالغ إزاء المعلومات المقدمة في الإحاطات ونؤكد على أن حماية المستشفيات في وقت الحرب، والتي يجب بالطبع ألا تستخدم لأغراض عسكرية، أمر ضروري ويجب ضمانه واحترامه من قبل جميع الأطراف في جميع الأوقات.

وتصر بنما على الحاجة الملحة إلى إبقاء المعابر الحدودية مفتوحة لتيسير تدفق المساعدات الإنسانية الحيوية من دون عوائق، بما في ذلك المساعدات الطبية والصحية، ونذكر جميع الأطراف بالتزامها بضمان وصول تلك المساعدات إلى المدنيين المحتاجين مباشرة، وفقا لأحكام القرارات التي اعتمدها المجلس.

وعلاوة على ذلك، بعد الفظائع غير المبررة التي ارتكبتها حماس ضد المدنيين الإسرائيليين في ذلك اليوم المشؤوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فإن هجماتها المستمرة على الأراضي الإسرائيلية وشعبها تأتي بنتائج عكسية. إننا لا نفهم تعنّت حماس الذي لا يمكن تفسيره في رفضها إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين الذين تحتجزهم والذين ما كان ينبغي أن يؤخذوا مطلقا، من دون أن تظهر حتى الآن الإرادة السياسية للبحث عن شروط واقعية لاتفاق يؤدي إلى إنهاء دوامة العنف. قد يبدو الأمر انتحارياً لولا أن الانتحار يعني إنهاء حياة الشخص نفسه، بينما في غزة يضحي عناد حماس بدلاً من ذلك بحياة الآخرين – الرجال والنساء والأطفال الأبرياء من الشعب الفلسطيني.

وتمشياً مع ما ورد أعلاه، تعيد بنما تأكيد التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتأسف للخسائر في أرواح المدنيين، فضلاً عن أي انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين): اسمحوا لي بداية أن أهنئ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة على توليها منصب رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح. وأود أن أشكركم على جهودكم الدولية الحثيثة دفاعا عن الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وخاصة في ظل استمرار الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني واستمرار مجازره بحق المدنيين من شعبنا. لقد تعلمنا من تجربتكم، أيها السيد الرئيس، ومن ثورتكم الجزائرية المجيدة ومن تجارب الشعوب القابعة تحت الاحتلال والاستعمار كشاهد تاريخي على حتمية زوال الاستعمار والاحتلال وأن نيل الحرية والاستقلال لن يبقى أمنية، بل سيكون واقعا وحقيقة مهما طال الزمن.

أنهينا عام 2024 بفلسطين ونبدأ عام 2025 بفلسطين تحت رئاسة الجزائر وهذا شيء طبيعي. ويجب على مجلس الأمن أن يوقف هذا العدوان فورا وبدون شروط.

(تكلم بالإنكليزية)

في بداية هذا العام، أود أيضا أن أعرب عن تهانينا الصادقة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين الذين يتولون الآن مسؤولياتهم: باكستان وبنما والدانمرك والصومال واليونان. وكما ثبت خلال العام المنصرم، يضطلع الأعضاء المنتخبون بدور هام جدا في كفالة أن يقوم مجلس الأمن بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ونؤكد لهم تعاوننا الكامل.

ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات – مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك؛ والدكتور ريك بيبركورن، ممثل منظمة الصحة العالمية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والدكتورة تانيا حاج حسن – على إحاطاتهم الهامة وشهاداتهم المقنعة أمام مجلس الأمن.

لقد استمعت اليوم إلى الدكتورة حاج حسن مثلما استمعت إليها في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر عندما ألقت كلمة أمام الأمم المتحدة خلال اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.420). إنها شخصية فاعلة عظيمة في المجال الإنساني وقادرة على إيصال بعض من رسائل الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بأمانة شديدة من قلب شخص يفيض إنسانية إلى عقول وقلوب المسؤولين عن صون السلام والأمن الدوليين. أشكرها جزيل الشكر بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة.

ستظل إلى الأبد صورة الدكتور حسام أبو صفية مرتديًا معطفه الأبيض الذي يرمز للأمل والإنسانية، وهو يسير بعد استدعائه نحو الدبابات الإسرائيلية التي تجسد الموت والدمار، انعكاسًا لما هو على المحك في غزة، أي الإنسانية نفسها. وستُظهر أناسا يقفون في وجه كل الصعاب أمام المعاناة الرهيبة والصدمات والموت وستُظهر كم كانوا وحيدين في تلك اللحظة.

يكافح الأطباء والعاملون الطبيون الفلسطينيون لإنقاذ الأرواح البشرية ويفقدون أرواحهم. إنهم يخوضون معركة لا يمكنهم الفوز بها. بيد أنهم غير مستعدين للاستسلام وخيانة القسم الذي أدوه. ويحاولون إنقاذ الأرواح بينما تتعرض المستشفيات للهجوم؛ بينما يتعرض العاملون في القطاع الطبي رفقة مرضاهم والباحثين عن مأوى للحصار والقتل؛ بينما تُدمَّر المباني والعنابر، حتى الأجنحة الخاصة بالأمهات والأطفال

حديثي الولادة؛ بينما تُحظر إمكانية الحصول على الأدوية؛ بينما تقطع الكهرباء؛ بينما تُفرض المجاعة وبينما يعلمون أن الناس الذين يحاولون علاجهم سيموتون على الأرجح وأن إسرائيل ستحمّلهم، أي الأطباء، المسؤولية عن ارتكاب أبشع جريمة متمثلة في محاولة الحفاظ على الحياة في غزة وسيتعرضون للاعتقال والتعذيب بل والقتل. ومع ذلك، يستمرون في المحاولة.

كتب الدكتور محمود أبو نجيلة، الذي قُتل في غارة جوية إسرائيلية استهدفت مستشفى العودة، رسالة قبل عدة أشهر على سبورة بيضاء في المستشفى تُستخدم عادةً للتخطيط لعمليات الجراحة: "من سيبقى حتى النهاية سيحكي القصة. لقد قمنا بكل ما في وسعنا، تذكّرونا." إننا مدينون لهم بأكثر من مجرد تذكرهم. لا شيء يبرر الجحيم الذي يعاني منه الفلسطينيون في غزة طوال 15 شهراً وتركهم لهذا المصير. لا مبرر لأن يصبح الأطباء الذين كانوا يحاولون إنقاذ حياة الضحايا هم أنفسهم ضحايا ولا يوجد ما يبرر عدم قدرة المجتمع الدولي على محاكاة ولو جزء من شجاعتهم أو تفانيهم في خدمة الإنسانية.

كتب الدكتور عدنان البرش ما يلي: "نموت واقفين ولن نركع... ولا يتبقى في الوادي إلا حجارته، ونحن حجارته". كان الدكتور عدنان البرش رئيس قسم جراحة العظام في مستشفى الشفاء في غزة. وأصبح وجهًا مألوفًا في جميع أنحاء العالم حيث أظهرته مقاطع الفيديو وهو يُجري عمليات جراحية للمصابين والمحتضرين بمعدات قليلة أو بدون معدات ويحفر المقابر الجماعية مع زملائه في ساحة المستشفى وأخيراً يواجه الاعتداء الإسرائيلي في المستشفى الذي لجأ إليه الآلاف بحثًا عن الأمان. لقد أمر الجيش الإسرائيلي بإخلاء مستشفى الشفاء من مرضاه وموظفيه ونحو 50 000 نازح كانوا يحتمون داخل المجمع قبل إشعال النار في المستشفى. وبدلاً من الفرار، شق الدكتور البرش طريقه إلى المستشفى الإندونيسي في شمال غزة حيث عمل هناك إلى أن تعرض هو الآخر للقصف في تشرين الثاني/نوفمبر. ولكنه رفض أن ينكث بقسمه وانتقل إلى مستشفى العودة حيث اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلية في نهاية المطاف. وبعد مرور أربعة أشهر، جرّ حراس سجن عوفر الدكتور البرش وألقوا به في ساحة السجن، عاريًا من الخصر إلى الأسفل، وهو ينزف ولا يقوى على الوقوف، وفقًا لإفادة أخذتها منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية. وقد توفي بعد ذلك بوقت قصير. إن وفاة الدكتور البرش أثناء احتجازه لدى إسرائيل ليست حالة فردية. فقد توفي كذلك أطباء آخرون والعديد من المعتقلين الآخرين أثناء احتجازهم، بعد أن عانوا من سوء المعاملة والتعذيب والاغتصاب.

هذه ليست حربا. وكما أشارت الدكتورة حاج حسن، فإن هذا اعتداء على الوجود الفلسطيني. وبالتالي فإن الهدف من ذلك هو الحياة نفسها في غزة وكل من يحاول الحفاظ عليها، كل من يحاول ضمان البقاء على قيد الحياة في خضم هذه الإبادة الجماعية. وتماشيا مع هذا القصد الإجرامي، فمن المنطقي إذن أن يكون العاملون في المجال الطبي والأطباء والممرضون والمسعفون من بين أهدافه الأساسية. وهذا أمر غير أخلاقي ولا يُحتمل ويجب وضع حد له. يرتكز القانون الدولي الإنساني برمته على قاعدة أساسية: توفير الحماية للأشخاص الذين لا يشاركون أو لم يعودوا يشاركون في الأعمال العدائية – وفي مقدمتهم المدنيون والمرضى والجرحى والمعتقلون.

وبدلاً من التمسك بالمبدأ الأساسي للتمييز، تلجأ إسرائيل بشكل منهجي إلى شن هجمات عشوائية عندما لا تستهدف عمداً أولئك الذين يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي. إنها تفعل ذلك مرة تلو

الأخرى من خلال نفس الأفعال ونفس الأنماط ونفس السلوك الإجرامي واللاإنساني. وهي تفعل ذلك من خلال الاعتداء على المستشفيات، مما يؤدي إلى مقتل واعتقال المدنيين، ومن بينهم الرضع والأطفال الذين يشهدون بالفعل جحيما على الأرض. لا ينبغي أن تكون هذه الأهوال أمرا يعتاده أحد.

إن إسرائيل تريد جعل الإبادة الجماعية شيئا عاديا. ووفقا للتقرير الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

”غالبا ما اتبعت الهجمات على المستشفيات نمطا متشابها، حيث شملت الهجمات على المستشفيات هجمات بالقذائف على مباني المستشفيات، وتدمير مرافق المستشفيات، وإطلاق النار على المدنيين، وفرض الحصار، بالإضافة إلى الاستيلاء المؤقت على مباني المستشفيات“.

وذلك دون التطرق إلى

”الحالات العديدة من الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وسوء المعاملة التي يتعرض لها العاملون في المجال الطبي وغيرهم من الفلسطينيين، بمن فيهم النازحون، الذين يتم احتجازهم من داخل المستشفيات، وهي أمور جرى الإبلاغ عنها في أماكن أخرى“.

هذا أمر همجي، وينبغي أن يترتب عليه لا تكرار التعبير عن الغضب فحسب، بل أيضا العمل بحزم من أجل المساءلة والمحاسبة لمنع تكرار مثل هذه الفظائع. وقد حذر خبراء الأمم المتحدة أيضا من أنه

”في ظل الاحتلال، من المحتمل أن تؤدي الاعتداءات المتعمدة على مرافق الرعاية الصحية إلى تعريض الأفراد للمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، ويشكل الكثير منها جريمة حرب. وفي غزة، من الواضح أن هذا جزء من نمط راسخ من الإبادة الجماعية التي يجب أن يحاسب عليها القادة الإسرائيليون“.

لا يوجد مبرر لارتكاب جرائم حرب. ولا يوجد مبرر لارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ولا يوجد مبرر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. لا مبرر على الإطلاق. إن الأمر لم يقتصر على تجاهل إسرائيل للتدابير التحفظية والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية التي تهدف إلى الحفاظ على حق الشعب الفلسطيني في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية فحسب، بل انتُهكت هذه التدابير والأوامر بشكل صارخ، مما أدى إلى التحقق الفعلي للخطر بدلاً من معالجته.

لا يمكن فهم الأفعال الإسرائيلية إلا في سياق الأهداف الحقيقية لهذه الحرب. تذكروا هنا أننا قد تحدثنا من قبل عن تقرير الجنرالات الذي لم نعد نتحدث عنه حاليا. وكثيراً ما اعترف المسؤولون والقادة العسكريون الإسرائيليون بأفعالهم لهذه الجهات ولكل من يريد أن يسمع – ولكن البعض لا يريد أن يسمع، والبعض الآخر لا يحب أن يسمع إلا ما يروق له. وقد وصف جنود الاحتلال الإسرائيلي تصرفات وتعليمات فرقهم العسكرية. وقد صرح العميد يهودا فاخ، قائد الفرقة 252، لصحيفة هآرتس أن هدفه هو تسوية أكبر قدر ممكن من غزة بالأرض، والتهجير القسري لنحو 000 250 فلسطيني ما زالوا موجودين في شمال غزة من أجل الاستيلاء على الأرض. إنه يقوم ببناء ميليشيات خاصة من المستوطنين والأقارب والجنود المتعصبين لتدمير 50–60 مبنى في قطاع غزة كل يوم، وجعل غزة مكانا لا يمكن أن يعيش فيه فلسطيني واحد. وقال

بوضوح إن عليهم "تصعيب الأمور على القوافل التي تدخل، ومضايقة هذه القوافل"، وفقا لصحيفة هآرتس. لا يقتصر الأمر على وجود لصوص يسرقون الشاحنات، بل إن الجنود الإسرائيليين يراقبون ويسهلون هذا السلوك، ويصرون على أنه "لا يوجد أبرياء في غزة". بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أن هذه حرب ضد حماس وليست ضد الشعب الفلسطيني، فقد صرح عميد في الجيش الإسرائيلي حالياً، وهو قائد الفرقة 252 في الجيش الإسرائيلي، بأنه "لا يوجد أبرياء في غزة". وكل فرد في قطاع غزة مستباح، وكل الشعب الفلسطيني مستباح. لكن أكثر جوانب تفكيره جنونا، على حد تعبير أحد ضباط جيش الاحتلال، هو ذلك الذي يتعلق بـ "نقل سكان غزة جنوبا والاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي".

هناك حرب ضد الشعب الفلسطيني. إنها حرب إبادة جماعية. وهدفها هو القضاء على أكبر عدد ممكن من الناس وجعل غزة غير صالحة للسكن. فهم لا يريدون الفلسطينيين في قطاع غزة، وهو ما سيمتد لاحقا إلى أجزاء أخرى من الأراضي المحتلة. ويجب أن تُفهم أوامر الإجلاء وتدمير البنية التحتية للمدنيين، بما في ذلك المستشفيات، وقتل وتشويه المدنيين، بمن فيهم الأطباء، في ذلك السياق. سيتعرض الفلسطينيون إما للتهجير أو للتدمير. ألا يوجد خيار آخر غير التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية؟ وما يحدث في الوقت الحالي يعني كلا الأمرين.

إن الصور موجودة أمام الجميع ليروها – صور الاعتداءات المتكررة على مستشفياتنا كجزء من الاعتداء على الحياة الفلسطينية والوجود الفلسطيني. كما يمكن للمرء أن يرى مثل هذه الاعتداءات في الضفة الغربية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. إنهم يستمرون في الادعاء باستخدام الدروع البشرية. ويقولون إن حماس استخدمت الناس في غزة كدروع بشرية، قائلين إن من المشين أن يستخدم المقاتلون دروعا بشرية أو التظاهر بأنهم مدنيون، في حين أن قوات الاحتلال قامت بالأمرين معا مرارا وتكرارا. شنّت قوات الاحتلال غارات عسكرية على المستشفيات وداخلها مع تنكر قوات الاحتلال في بعض الأحيان في زي مدنيين أو مرضى، حتى أن أحدهم تظاهر بأنه امرأة حامل تلتمس الرعاية مع أقاربها. هذا هو سلوكهم. أما الذين يحاولون إلقاء المحاضرات على المجلس بشأن استخدام الآخرين للمدنيين دروعاً بشرية، فقد وُثقت تلك الأدلة والقصص، وضُبط بعض هؤلاء متلبسين.

نُحيي كل الممارسين الطبيين من شتى أنحاء العالم الذين تطوعوا لمساعدة أهلنا في غزة، وكل من أبدى تضامناً وقدم الدعم لزملائهم في فلسطين. إن أصواتهم الإنسانية النبيلة تبعث الأمل في نفوس الشعب الفلسطيني وكل من يعتز بإنسانيته ويسعى للحفاظ على كرامة البشر. وعلى الجميع أن يحسم موقفه: إما أن يقف في صف الأمل والإنسانية – التي يجسدها الرداء الأبيض الذي يرتديه الأطباء في كل أرجاء المعمورة – وإما أن يختار طريق الدمار والموت. ومن يدّعون أنهم اتخذوا الخيار الصائب، عليهم التصرف وفقاً لذلك.

قال الدكتور حسام أبو صفية قبل أسابيع قليلة من الهجوم النهائي على مستشفى كمال عدوان:

"رفضتُ مغادرة المستشفى والتخلي عن مرضاي. فعاقبني الجيش بقتل ابني. رأيته يفارق الحياة على أعتاب المستشفى. كانت صدمة كبرى. حفرتُ له قبراً قرب أحد جدران المستشفى ليظل قريباً مني."

أُصيب الدكتور أبو صفية نفسه، ثم اختُطف واعتُقل، ومصيره مجهول. آثر البقاء مع الضحايا على النجاة بنفسه. ألا نستطيع أن نتحلى بشيء من ذلك الإقدام النبيل؟

إن مأساة الدكتور حسام أبو صفية، الذي يجب إطلاق سراحه عاجلاً، ليست سوى قصة واحدة من بين آلاف القصص التي لا تُعد في غزة، قصص تروي فقداناً يتجاوز التصور، وجراحاً في النفوس، وأوجاعاً، ومكابدات، وبطولات، وصموداً – إنها قصة شعب، رغم ما يناله من مؤازرة الشعوب والدول في أرجاء العالم كافة، يجد نفسه متروكاً لقدر قاسٍ، يقاسي جحيماً لا يرى نهايته.

إن مسؤوليتنا الجماعية هي إنهاء هذا الجحيم. إن مسؤوليتنا الجماعية هي إنهاء الإبادة الجماعية. من واجبنا إنقاذ الأرواح. وعلى المجلس التزام بإنقاذ الأرواح. لقد حمل الأطباء الفلسطينيون والطواقم الطبية هذه المهمة على عاتقهم، مخاطرين بحياتهم. لم يتخلوا عن الضحايا. فلا تتخلوا عنهم. أوقفوا إفلات إسرائيل من العقاب. أوقفوا هذه الإبادة الجماعية. أوقفوا العدوان فوراً ودون شروط الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تعطي رئاسة مجلس الأمن الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يقف الشرق الأوسط اليوم على مفترق طرق فاصل، فلا تزال هجمات الحوثيين تستهدف المدنيين في إسرائيل والبحر الأحمر، وتترنح سورية في موقف حرج عقب سقوط نظام الأسد الوحشي، وما برحت حماس تطلق صواريخها حتى البارحة على بئيري، حيث راح ضحية المجزرة مدنيون إسرائيليون في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولا تزال 100 رهينة في قبضة مسلحي حماس.

لم تستدعِ الرئاسة المجلس لجلسة عاجلة اليوم لمواجهة هذه المخاطر والتحديات، ولا لإدانة الإرهابيين الذين يخرقون القانون الدولي جهاراً باستغلالهم المستشفيات مقرات لعملياتهم العسكرية. إن مثل هذه الأفعال تقوض مصداقية المجلس والمنظومة الدولية برمتها. فالمستشفيات يُفترض أن تكون ملاذا للشفاء والرحمة، غير أن حماس حوَّلتها إلى منصات للإرهاب، مستغلة حرمتها ستاراً لمآربها الدموية وحربها على المدنيين. وما هذا بأسلوب عارض أو فعل نابع من اليأس. بل هو استراتيجية مدروسة ومحكمة، وركيزة أساسية في عقيدة حماس العسكرية – وأسلوب عملها.

ولئن كنا على دراية بذلك منذ سنوات عديدة، فقد كشفت الأشهر الـ 15 الماضية عن عمق انحطاط حماس. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كشفت قوات الدفاع الإسرائيلي عن نفق للإرهاب، يبلغ طوله 55 متراً وعمقه 10 أمتار، تحت مجمع مستشفى الشفاء، إلى جانب مخابئ ضخمة للأسلحة في النفق والمستشفى. وفي الشهر نفسه، في المستشفى الإندونيسي، تمكنت قوات الدفاع الإسرائيلي من العثور على شاحنة تويوتا بيضاء استُخدمت خلال مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، موجودة داخل مجمع المستشفى. كما عُثر على مركبة تحمل لوحة تسجيل إسرائيلية وعليها بقع دم تبين لاحقاً ارتباطها بأحد الرهائن في منطقة المستشفى.

وفي شباط/فبراير 2024، كشفت قوات الدفاع الإسرائيلي عن شبكة من أنفاق الرعب تربط المستشفى التركي في مدينة غزة بمنشآت عملياتية مجاورة. وقد سمحت الأنفاق لعناصر حماس بنقل الأسلحة والأفراد بشكل سري، مع تعريض البنية التحتية المدنية للمستشفى للخطر واستغلالها. وفي شهر آذار/مارس 2024،

عثرت قوات الدفاع الإسرائيلي من جديد داخل مستشفى الشفاء على ترسانة من الأسلحة، وملايين الدولارات من الأموال المدنسة بالدماء، ومئات من العناصر المقاتلة. وحصلنا على مقاطع فيديو إضافية تبرهن على نقل حماس رهائن إلى مستشفى الشفاء بعد هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأن أحد إرهابيي حماس أزهق روح الرهينة نوا مارسيانو داخل أسوار المستشفى. وقبل أربعة أيام، في 30 كانون الأول/ديسمبر 2024، وثقت عدسات التصوير عناصر من حماس متلبسين بزرع عبوات ناسفة على مرمى حجر من المستشفى الإندونيسي في شمال غزة من مسافة لا تتجاوز 45 متراً. وها هو مستشفى كمال عدوان يغدو أحدث موقع تستغله حماس، ليضاف فصلاً مظلماً إلى سجلها الموثق والمعلن في انتهاك المنشآت المدنية.

يتعين على المجلس مواجهة هذه الحقيقة الدامغة. فحماس لا تحترم حرمة المستشفيات ولا المدارس ولا دور العبادة. وتستغلها لحماية إرهابييها، وتخزين أسلحتها، وشن هجماتها. تتخذ من السكان المدنيين دروعاً بشرية، مستغلة غريزة حماية المستضعفين. في مستشفى كمال عدوان، حولت حماس منشأة للتداوي إلى مركز قيادة للإرهاب. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2024، وفي أعقاب عملية قوات الدفاع الإسرائيلي في المنطقة، رسخت حماس وجودها في المستشفى، مدمجة بنيتها العسكرية ومراكز عملياتها في جنباته. ورغم نداءات إسرائيل المتكررة، منذ بدء العملية في تشرين الأول/أكتوبر، لوقف الاستخدام العسكري غير المشروع للمستشفى، تم تجاهل تلك التحذيرات مرة أخرى. وكشفت عملية قوات الدفاع الإسرائيلي الدقيقة هذا الأسبوع مدى استغلال حماس للمنشأة. إذ اعتقل أكثر من 240 إرهابياً، من بينهم 15 شاركوا في مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 – أحلك يوم في تاريخ إسرائيل الحديث، حيث أزهق الإرهابيون أرواح أكثر من 1200 شخص بوحشية. وكان من بين المعتقلين مدير المستشفى نفسه. اشتبهنا في كونه عميلاً لحماس، حيث كان المئات من إرهابيي حماس والجهاد الإسلامي يختبئون داخل مستشفى كمال عدوان تحت إدارته. ويجري حالياً التحقيق معه من قبل قوات الأمن الإسرائيلية.

لم تكن تلك العملية خياراً. كانت ضرورة. نُفذت على أساس معلومات استخباراتية مكثفة جُمعت على مدى شهور، تؤكد أنشطة حماس في مباني المستشفى. ووفقاً للقانون الدولي الإنساني، نفذت قوات الدفاع الإسرائيلي تدابير شاملة للحد من الأذى الذي يلحق بالمدنيين. وقبل الشروع في العملية، يسرت إسرائيل إجلاء 350 فرداً من المرضى ومقدمي العناية والكوادر الطبية من المستشفى، كما أمنت وصول عشرات الآلاف من لترات الوقود، ومئات الحصص الغذائية، والمعدات الطبية الضرورية لاستدامة خدمات المستشفى. ومع مضي العملية قدماً، تم تأمين نقل مجموعة إضافية قوامها 95 شخصاً من المرضى والكوادر ومقدمي الرعاية إلى المستشفى الإندونيسي. وشمل ذلك توفير 000 5 لتر من الوقود، ومولدين كهربائيين، والمعدات الطبية الأساسية للحفاظ على عمل الأنظمة الحيوية وضمان استمرار الرعاية دون انقطاع.

تواصل إسرائيل التعاون مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز قدرات الاستجابة الطبية في المستشفى الإندونيسي. بالإضافة إلى ذلك، عمل جيش الدفاع الإسرائيلي مع مدير مستشفى كمال عدوان لضمان إخلاء المرضى والمدنيين الآخرين من المنشأة قبل بدء عمليته الدقيقة. كشفت العملية عن مخابئ للأسلحة، بما في ذلك قنابل يدوية وأسلحة نارية وذخيرة وغيرها من المعدات العسكرية، مخبأة ضمن حدود المستشفى. وبينما كانت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي تعمل على مقربة من المكان، واجهت القوات هجمات من مقاتلي

حماس الذين أطلقوا صواريخ مضادة للدبابات وقذائف صاروخية. هذا هو التناقض الصارخ بين إسرائيل وحماس: فبينما تعرض حماس المدنيين للخطر، تقوم إسرائيل بحمايتهم، حتى لو كان ذلك على حساب حياة أفرادنا. إن استغلال حماس للمستشفيات ليس فظاعة أخلاقية وحسب بل هو انتهاك صارخ للقانون الدولي، وفي كثير من الأحيان كان الرد الدولي هو الصمت.

في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عندما هزّ انفجار المستشفى الأهلي، سارع كثيرون في هذه القاعة وحول العالم إلى إصدار الأحكام، مرددين كالببغاء أرقام الضحايا التي قدمها إرهابيو حماس. وقد تم تضخيم هذه الأرقام بشكل كبير، ولم يكن سبب الانفجار هو إسرائيل بل صاروخ لحركة الجهاد الإسلامي أخطأ هدفه. بيد أن الضرر كان قد وقع، وحققت دعاية حماس هدفها. لا يمكن للمجلس أن يتحمل تكرار تلك الأخطاء. ويجب ألا يسمح بالتلاعب به من قبل أولئك الذين يستخدمون الحقيقة كسلاح. ويجب أن يحافظ على كرامته ومصداقيته.

تجسد أفعال إسرائيل التزامها بالقانون الدولي الإنساني وبمبادئه. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها إسرائيل في حماية نفسها ضد عدو يختبئ خلف المدنيين، إلا أنها تواصل التمسك بالتزاماتها. على مدار الشهر الماضي وحده، سهلت إسرائيل الإجلاء الطبي لأكثر من 000 1 من المرضى ومقدمي الرعاية من غزة لتلقي علاج منقذ للحياة في 13 بلداً. تعكس هذه الجهود حقيقة أساسية مفادها أن إسرائيل، حتى في الوقت الذي تواجه فيه إرهاباً لا هوادة فيه، تظل ملتزمة بالحفاظ على الحياة.

تمتد القضية المطروحة إلى ما هو أبعد من إسرائيل وحماس؛ فهي تضرب في صميم الأعراف الدولية والمبادئ التي تحكم المجلس. وإذا كان من الممكن تحويل المستشفيات إلى قواعد للإرهاب دون عواقب، واستخدام المدنيين كدروع دون عقاب، فماذا يقول ذلك عن حالة القانون الدولي؟ وما هي الرسالة التي ترسلها إلى الجماعات الإرهابية الأخرى حول العالم؟ هذا اختبار ليس لإسرائيل فحسب، بل للمجلس والمجتمع الدولي. هل سنقف مكتوفي الأيدي بينما تتآكل حرمة المؤسسات الطبية؟ هل سنسمح لحماس بأن تشكل سابقة تصبح بموجبها حماية المدنيين درعاً للإرهاب؟ يجب أن يتصرف المجلس بحزم. ويجب عليه إدانة تصرفات حماس بأشد العبارات. يجب أن يدرك أن عمليات إسرائيل ليست رداً على الإرهاب فحسب، بل دفاعاً عن المبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسة. وستواصل إسرائيل حماية مواطنيها والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وبذل كل ما في وسعها لإعادة الرهائن إلى الوطن. ولكن يجب على المجلس الوفاء بالتزاماته الخاصة به. يجب أن يحمي الأبرياء، وأن يكافح إلى جانبنا من أجل إطلاق سراح الرهائن، وأن يحافظ على سيادة القانون ويحاسب أولئك الذين يسعون إلى استخدام المعاناة الإنسانية والبنية التحتية المدنية كسلاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): يتشرف وفد مصر بأن يدلي ببيان باسم المجموعة العربية اليوم.

وتود المجموعة أن تهنئ الجزائر الشقيقة، العضو العربي، على توليها رئاسة مجلس الأمن، كما نتطلع إلى العمل مع الأعضاء الخمسة الجدد وكل أعضاء المجلس. نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة

اليوم لمناقشة الاعتداءات الإسرائيلية على المنشآت الصحية في قطاع غزة. كما نشكر مقدمي الإحاطات القيمة والكاشفة، المريرة في صدقها.

تكشف إسرائيل مجدداً عن وجه جديد قبيح لجرائمها. فبعد أن استهدفت إسرائيل المدنيين وقتلت أكثر من 45 000 شهيد، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال، ودمرت البنية التحتية المدنية للقطاع وقتلت المئات من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، أدارت الآن نيران مدافعها البربرية إلى القطاع الصحي الفلسطيني، وشنّت حملة قتل وتدمير على المستشفيات والمنشآت الصحية والأطقم الطبية. وكان آخر فصولها التدمير الذي حاق بمستشفى كمال عدوان في شمال غزة وإيقافه عن العمل وتفريغه من المتواجدين به واعتقال طاقمه الطبي وعدد من المرضى.

لنستعرض حجم الكارثة الناجمة عن تدمير مستشفى كمال عدوان، فإننا نشير إلى بيان منظمة الصحة العالمية المؤرخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2024، والذي أوضح بجلاء خروج هذا المرفق الصحي الرئيسي الأخير في شمال غزة عن الخدمة. كما أشار البيان إلى أن التفكيك المنهجي للنظام الصحي، والحصار الذي فرضته إسرائيل على شمال غزة منذ أكثر من 80 يوماً، بات يهدد حياة 000 75 فلسطيني متبقين في المنطقة الخطرة. وأن جهود منظمة الصحة العالمية وشركائها لدعم عمليات المستشفيات باءت بالفشل، مما أوصل شريان الحياة الصحي لشمال غزة إلى نقطة الانهيار. كما سلّط تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الصادر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، الضوء على التبعات الكارثية للاعتداءات الإسرائيلية على مستشفيات غزة، مما دفع بنظام الرعاية الصحية إلى الانهيار، وأدى إلى انتفاء إمكانية الحصول على العلاج الأساسي المنقذ للحياة أو الوصول إلى الأماكن الآمنة. كما أدى تدمير نظام الرعاية الصحية في غزة، إلى جانب القيود التي فرضتها إسرائيل على دخول الإمدادات الطبية وتوزيعها، إلى تدهور الأحوال الصحية والتسبب في كارثة طبية، ووصول الأمر إلى حد المعاناة الجماعية.

إن الحقائق كاشفة عن عدم توفر أدلة موثقة عن مزاعم إسرائيل عن استخدام المستشفيات في غير الأغراض المخصصة لها، لذا يلزم التأكيد على التزامات إسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، بضمان توفير الخدمات الطبية والصحية والإمدادات الطبية والغذاء لسكان غزة والموافقة على خطط الإغاثة. كما ننوه إلى قصور نظام عدالة إسرائيل فيما يتعلق بسلوك قواتها، وأهمية إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة، والمحاسبة الكاملة عن جميع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. استمرت إسرائيل في ارتكاب الجريمة تلو الأخرى والتفاخر بها وتبريرها لأنها لم تجد عقاباً رادعاً، أو عزماً من المجتمع الدولي على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ووقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني وكل قوانين الحرب. فقد وجدت نفسها أمام سؤال تعلم إجابته: لم لا أرتكب الجريمة التالية؟ لم لا؟ ولأن الإجابة معلومة لدى إسرائيل، فقد استكملت مخططها الرامي لتحويل قطاع غزة إلى منطقة غير قابلة للعيش، وإفقاده أبسط مقومات الحياة الإنسانية من خلال سلسلة متكررة ومتنوعة من الجرائم، نرى إحداها الآن من خلال تدمير المنظومة الطبية في القطاع وذلك بهدف رئيسي متمثل في تنفيذ منهجي لسياسة التهجير القسري من جانب إسرائيل بهدف محاولة قتل وتصفية القضية الفلسطينية.

وإذ تثمن المجموعة العربية جهود الوساطة المصرية – القطرية، بالاشتراك مع الوسيط الأمريكي، لمحاولة وقف إطلاق النار، فإنها تشدد على كل ما طالبت به من قبل كحل وحيد للأزمة والمتمثل في الخطوات الآتية:

أولاً، إصدار مجلس الأمن لقرار وفق الفصل السابع لوقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط في قطاع غزة وإنفاذ المساعدات ووقف سياسة التهجير القسري الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية.

ثانياً، قيام مجلس الأمن بإلزام إسرائيل بكافة السبل السياسية والقانونية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والأوامر التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية منذ بداية الأزمة، وإجبار إسرائيل على إنفاذ المساعدات لإنقاذ المدنيين من المجاعة.

ثالثاً، اضطلاع مجلس الأمن بواجباته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لإجبار إسرائيل فوراً على وقف الهجمات على المستشفيات والأعيان المدنية، والإفراج الفوري غير المشروط عن الأطقم الطبية والمرضى الذين اعتقلتهم وتوفير الحماية لهم تنفيذاً للمواثيق الدولية، بما في ذلك القرار 2286 (2016) الملزم.

رابعاً، إنفاذ المساءلة إزاء الجرائم الإسرائيلية المتكررة، خاصة ما يتعلق باستهداف المستشفيات والأطباء والمرضى التي تعد أبشع صور جرائم إسرائيل المستمرة في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتعاون مع المحاكم الدولية في ملاحقة المتسببين بتلك الجرائم.

خامسًا، قيام كل الدول التي تحترم القانون الدولي فوراً بتعليق صادراتها من الأسلحة والذخائر التي تستخدمها إسرائيل في هذه المذبحة المتواصلة منذ 16 شهراً، وذلك لحرمان إسرائيل من أداة القتل والتدمير.

تتساءل المجموعة العربية مجددا عن السبب الذي يحول دون وقف الحرب على المدنيين وعن سبب العجز الدولي عن وقف القتل اليومي بحقهم. نتساءل جميعا إلى متى سنظل نشاهد هذه الصور المفزعة والمشاهد المرعبة في غزة وإلى متى يتم التعامل مع العرب والشعب الفلسطيني وأبناء غزة البواسل كأنهم ليسوا على قدم المساواة مع باقي البشر. هل كان سيُسمح باستمرار تلك المجزرة كل هذه الفترة لو كانت لشعب آخر من شعوب الدول المتقدمة؟ هل كان سيُسمح بقصف المستشفيات وقتل عشرات الآلاف من الأطفال ومشاهد الجوع وصراخ المرضى والتسامح مع انتهاك القانون الدولي بهذا الغلو في مدى وفظاعة الانتهاكات؟

يجب على إسرائيل أن تعلم جيدا أن كل هذا الإجرام الذي ترتكبه لن يدفع الفلسطينيين إلى ترك أراضهم ولن يدفعنا كعرب – ومعنا كل الدول المحبة للسلام – إلى التخلي عنهم أو عن قضيتهم التي هي قضيتنا الأولى والأساسية. وتؤكد المجموعة العربية أن التاريخ هو خير معلم. ويقطع بأن الحق والعدل هما اللذان سيسودان رغم كل العدوان والاعتداءات والتجاوزات الإسرائيلية. وسيحصل الشعب الفلسطيني حتما في نهاية المطاف على دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، بحق كل دماء الأبرياء التي أُريقت في غزة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/15.